

كتاب شرح
العالم العلامة والبحر
الفهامه شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن قاسم الغزي الشافعي المسمى فتح
القريب المجيب على الكتاب المسمى بالتقريب
أو القول المختار في شرح غايه الاختصار
على مذهب الأمام الشافعي
رضي الله عنه
ونفعنا به
آمين

وبها منه المتن المذكور للإمام أبي الطيب شهاب الله
والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني الشهير
بأبي سجع تقصده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته



مجلد مبيعته
(مكتبة ملتزمه حضرة أحمد أفندي عبد الله الكتيبي بالكتيبه)
بحوار الازهر



5377

٤٦٤

Süleymaniye Kütüphanesi	
Num.	888
Sıra	
Yıl	
Ekim	



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة تميم الدين ابو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه آمين
الحمد لله تركا بفتح الكتاب لانها ابتداء كل امر ذي بال وناجحة كل دعاء محجب وآثر دعوى المؤمنين في الجنة دار
الثواب أحده أن وفق من أراد من عباده للتقوى في الدين على وفق مراده وأصله وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد
المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكره الذكرين وسهوا الغافلين
وبعد هذا كتاب في غاية الاختصار والتهديب وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب ليتنبه به المحتاج
من المبتدئين لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة لنجاح يوم الدين ونفع لعباده المسلمين انه سمع
دعاء عباده وقريب محب ومن قصده لا يخيب واذا سألك عبادي عنى فاني قريب * واعلم أنه يوجد في
بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطه تشييف تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميت باسمين
أحدهما فتح القريب المحب في شرح الفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار قال
الشيخ الامام ابو الطيب ويشهر أيضا بأبي شجاع شهاب الله والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصماني سقى الله
زاه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فرايس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابي هذا والله
اسم للذات الواجب الوجود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو التناء على الله تعالى بالجمل على جهة التعظيم
(رب أي مالك (العلين) بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص عن يعقل لاجمع ومفرد عالم يقع
اللام لانه اسم عام لما سوى الله والجميع خاص عن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) هو بالهمز
وتركه انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بتبليغه فني ورسول أيضا والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف العيز والنبي يدل منه أو عطف بيان عليه (و) على
(آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي أنهم
كل مسلم ولعل قوله الطاهر ينمى من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على (مجايبه) جمع صاحب
النبي وقوله (أجمعين) نا كيد لصاحبه ثم ذكر المصنف أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألت بعض
الأصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد النبي
وآله الطاهرين ومحبايته
أجمعين * قال القاضي أبو
شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد
الأصماني رضي الله تعالى
عنه سألت بعض الأصدقاء
حفظهم الله تعالى أن أعمل
مختصرا

(في القته) هو لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية (على مذهب
الاعلم) الاعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي)
وليد بقره سنة تسعين ومائة ومات (رحمة الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ووصف
المصنف مختصرا بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا
الاختصار والإيجاز ومنها أنه (ليقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي
استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه (و) سألتني أيضا بعض الأصدقاء (أن أكرمه)
أي المختصر (من التسميات) للأحكام الفقهية (و) من (حصر) أي ضبط (المحصل) الواجبة والمندوبة
وغيرها (فأجنته إلى) سؤاله في (ذلك طابا لثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغباً إلى
الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطأ (أنه)
تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من
قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير والاطيف والخبير اسمان من أسمائه
تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها ويطبق أيضا بمعنى الرفيق بهم فالتعالى عالم بعباده وبجواز
حوالهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبره فأنا به خبير أي علم قال
المصنف رحمه الله تعالى

كتاب أحكام الطهارة

والكتاب لقصد مذكر معنى الضم والجمع واصطلاحاً باسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت
ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعاً فمما تعاضلوا كثيراً من أقوالهم فعل ما تنبأ به الصلاة أي من
وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استطراداً المصنف
لأنواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه السماء وماه البحر وماه النهر وماه البئر
وماه العين وماه الثلج وماه البرد ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها
من السماء أو ينبع من الارض على أي صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها
(طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضرب القيد المنكح كماء
البئر في كونه مطلقاً (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي
المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره شرعاً بقطر حار في اناء من طين أو اناء من نقد من لصفاء جوهره ما اذا برد ذات
الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقاً ويكره أيضاً شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث
(طاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو أزاله نجس ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
انقضائه عما كان بعد اعتباره ما يتشربه المغمول من الماء (والمغتر) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه
(جما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغير اتمع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور رحسياً كان التغر أو
تغيراً كان خالطاً بالماء ما يوافق في صفاته كماء الورد المنقطع الرابحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم
الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيراً أو بما يوافق الماء في صفاته وقدر مخالفاً لم يتغير فلا يسلط طهور ربه فهو
مطهر لغيره واحتراز بقوله خالطه عن الطاهر المحاور له فانه باق على طهور ربه ولو كان التغر كثيراً وكذا المتغير
بخالط لا يستغنى الماء عنه كطين وطعبل وما في مقروءه والمتغير بطول المكث فانه طهور (و) القسم الرابع
(ماء نجس) أي متنجس وهو قسمان أحدهما قليل (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغرأ لا (وهو) أي والحال انه
ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها أو شق عضوها كالغالب اذا لم
تطرح فيه ولم يتغير وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منها لا ينجس المانع ويستثنى أيضاً صور مذكورة
في البسوطات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيراً (قلتين) فأكثر (فتغير) يسيراً أو كثيراً
(والقلتان) خمساً رطل بغدادى تقريباً في الأصح) فيها والزطل البغدادى عند النووي مائة وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسماً خامساً وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مقصوب أو مسبل للشرب
فصل في ذكر كثر من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر
بالدباغ) سواء في ذلك ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدباغ أن يترع فضول الجلد بما يعقنه من دم ونحوه بشئ

في القته على مذهب الامام
الشافعي رحمه الله تعالى
عليه ورضوانه في غاية
الاختصار ونهاية الإيجاز
ليقرب على المتعلم درسه
ويسهل على المبتدئ حفظه
وأن أكرمه من التسميات
وحصر المحصل فأجنته إلى
ذلك طابا لثواب راغباً إلى
الله سبحانه وتعالى في التوفيق
لصواب انه على ما يشاء قدیر
وبعباده لطيف خبير
كتاب الطهارة
المياه التي يجوز التطهير بها
سبع مياه ماء السماء وماه
البحر وماه النهر وماه البئر
وماه العين وماه الثلج وماه
البرد ثم المياه على أربعة أقسام
طاهر مطهر غير مكروه
وهو الماء المطلق وطاهر
مطهر مكروه وهو الماء
المشمس وطاهر غير مطهر
وهو الماء المستعمل والمتغير
بما خالطه من الطاهرات
وماه نجس وهو الذي حلت
فيه نجاسة وهو دون القلتين
أو كان قلتين فتغير والقلتان
خمساً رطل بغدادى
تقريباً في الأصح
فصل في جلود الميتة
تطهر بالدباغ

أشياء (أحد ما خرج من) أحد (السبيلين) أي القبل والدير من متوضي حتى واضح معتادا كان الخارج كيول وغاظ أو أندر أكرم وحصى نجسا كهذه الأمثلة وأطهر أكد ودال التي الخارج باحتلام من متوضي يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجه جميعا (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ السنين ياد من الأرض معتقده والأرض ليست بقدر يخرج بالمتمكن بالونام قاعد غير متمكن أو نام قائما أو على قفاه ولو متمكنا (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه (سكر أو مرض) أو جنون أو غم أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة وعرفا والمراد بالمرء من حرم نكاحها لأجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج مالم لو كان هناك حائل فلا ينقض حيث (و) الخامس وهو آخر التواضع (من فرج) (الذي يبطن الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا أو ميتا ولقطا (الذي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومن حلقه دبره) أي الذي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض من الحلقة والمراد بها ملتقى المغذ وببطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج ببطن الكف ظاهره وخر وفه ووروس الأصابع وما بينهما فلا ينقض بذلك أي بعد التعامل اليسر

فصل في موجب الغسل والغسل لغسلان الماء على الشيء مطلقا وشرعا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة (والذي موجب الغسل ستة أشياء ثلاثة منها) تشرك فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكرك منه أو قدرها من مقطوعها في فرج ويصير (الذي الموج فيه جنبا بإيلاج) ما ذكر أم الملت فلا يغسل عليه بإيلاج فيه وأما الخنثى الشكل فلا يغسل عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله (و) من المشترك (أزال) أي خروج (التي) من شخص بغير إيلاج وان قل التي كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره في بقطة أو نوم بشهوة أو غيره من طريق المعتاد أو غيره كان انكسر صلبه فخرج منه (و) من المشترك (الموت) أي الشهيد (ولأنه يتخصص بها النساء وهي الحيض) أي الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة) المصحوبة بالبلل موجب للغسل قطعاً والمجردة عن البلل موجب للغسل في الأصح

فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء أحدها (النية) فنوى الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك وتنوى الخائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النفساء مفرقة بأول القرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلو نوى بعد غسل جزو واجب عاداته (وأزالة الجنابة ان كانت على يده) أي المغتسل وهذا ما رجحه الراعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والجنابة ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة عنهما ومجملها إذا كانت الجنابة حكيمية أما إذا كانت الجنابة عينية وجب غسلان عنهما (وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المظفور ان لم يصل الماء إلى باطنه الا بالانقض وجب نقضه والمراد بالبشرة طاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق يدين ويجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة من الألف إلى ما يمد من فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها ويجب غسله المسببة لأنها تطهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من طاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خسة أشياء التسمية والوضوء) كاملا (قبله) وينوي به المغتسل سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الحدث الأصغر والأنوي به الأصغر (وامرأه اليد على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويعبر عن هذا الأمر بذلك (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم الجنى) من شقيقه (على اليسرى) وبقي من سنن الغسل أمور مذكورة في المسوطات منها التثليل والشعر

فصل في اغتسلات السنون سبعة عشر غسلا غسل الجمعة (لحاضرها وقت من القبر الصادق) (و) غسل (العبيدين) الفطر والأضحية ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أي طلب السقيام من الله (والخسوف) (والقمر) (والشمس) (والغسل من) أجل (غسل الميت) مسلما كان أو كافرا (و) غسل (الكافر إذا أسلم) ان لم يجنب في كفره أو لم يحض الكثرة والأوجب الغسل بعد الإسلام في الأصح وقيل يسقط اذا أسلم (والجنون والمغنى عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منهما انزال فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما

(والغسل عند) ارادة (الأحرام) ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة) لمحرم حج أو عمرة (ولو قوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (وللمبيت عز دلفة) ولري الجمار الثلاث (في أيام التشريق الثلاث) فغسل لري كل يوم منها غسلأ ماري جرة العقبة في يوم النحر فلا يغسل له لقر بزمه من غسل الوقوف (و) الغسل (للوفاة) الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع وبقية الاغسال المستونفة مذكورة في المطولات

فصل في المسح على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة الجنابة فلو أجنب أو دميت رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشعر قوله جائز أن يغسل الرجلين أفضل من المسح وانما يجوز مسح الخفين لأحد هما فقط الآن أن يكونا فاقدا لأخرى (ثلاثة شرائط أن يبتدئ) أي الشخص (لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا وألبسها خفها ثم فعل بالأخرى كذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز المسح (وأن يكونا) أي الخفان (سائر من لمحل غسل الفرض من القدمين) يكفيهما فلو كانا دون الكعبين كالداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالسائر هنا الخائل لا مانع الروية وأن يكونا المستمر من جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا معا يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر في حوائجهم من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو ليس خفافا فوق خف لشدة البرد مثلا فان كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح المسح على الأعلى وان كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فمسح الأسفل صح أو الأعلى فوصل البلل للأسفل صح ان قصد الأسفل أو قصدهما معا لان قصد الأعلى فقط وان لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ (و) ومسح (القيم يوم وليلة) (و) مسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بها سواء تقدمت أو تأخرت (وابتداء المدة) تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء الحدث الكائن (بعد) تمام (لبس الخفين) لامن ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي بالسفر والهائم بمسح مقيم ودائم الحدث اذا أحدث بعد لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصل به فزاي مسح ويستيج ما كان يستحيل لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فزاي حدث مسح واستباح نوافل فقط (فان مسح) الشخص (في الحضرم) سافر أو مسح في السفر ثم أقام قبل مضي يوم وليلة (ثم مسح مقيم) والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح اذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا بأن يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين (ثلاثة أشياء) (مخالفا) أو خلع أحدهما أو اختلاعه أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتحرقه (وانقضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لقيم وثلاثة أيام بلياليها المسافر (و) (يعرض) (ما يوجب الغسل) كجنابة أو حيض أو نفاس أو لبس الخف

فصل في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقدم هذا الغسل على الذي قبله والتيمم لغة التقصير وشرعا إيصال تراب طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض) (و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورقته فان كان منفردا نظر حوالته من الجهات الأربع ان كان محتوما الأرض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعدرت استعماله) أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في العدم ما لو كان يقرب به ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عود أو على ماله من سارق أو غاصب (و) يوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعدر استعماله وهي (وأعوازه بعد الطلب) (والخامس) (التراب الطاهر) أي الطهور زغير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فان خالطه حص أو رمل لم يجز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا رمل فيه غبار وخرج بقول المصنف التراب غيره كنورة وسحابة خرف وخرج بالطاهر الخبيث وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه

والغسل عند الأحرام
ولدخول مكة ولو قسوف
بعرفة وللمبيت عز دلفة ولري
الجمار الثلاث وللطواف
ولدخول مدينة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فصل في المسح على
الخفين جائز بثلاثة شرائط
أن يستدأ لبسهما بعد كمال
الطهارة وأن يكونا سائرين
لمحل غسل الفرض من
القدمين وأن يكونا معا يمكن
تتابع المشي عليهما أو مسح
القيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة
أيام بلياليهن وابتداء المدة
من حين يحدث بعد لبس
الخفين فان مسح في الحضرم
ثم سافر أو مسح في السفر ثم
أقام ثم مسح مقيم ويبطل
المسح بثلاثة أشياء بخلافها
وانقضاء المدة وما يوجب
الغسل

فصل في شرائط التيمم
خسة أشياء وجود العذر
بسفر أو مرض ودخول وقت
الصلاة وطلب الماء وتعذر
استعماله وأعوازه بعد
الطلب والتراب الطاهر له
غبار فان خالطه حص أو
رمل لم يجز وفرائضه

أشياء ما خرج من السبيلين
والنوم على غير هيئة المتمكن
وزوال العقل بسكر أو مرض
ولمس الرجل المرأة الأجنبية
من غير حائل ومن فرج
الذي يبطن الكف ومن
حلقه دبره على الحديد
فصل في الذي يوجب
الغسل ستة أشياء ثلاثة
تشرك فيها الرجال والنساء
وهي التقاء الختانين وأزال
التي والموت وثلاثة تختص
بها النساء وهي الحيض
والنفاس والولادة
فصل في فرائض الغسل
ثلاثة أشياء النسبة وإزالة
الجنابة ان كانت على يده
وإيصال الماء إلى جميع الشعر
والبشرة وسننه خمسة أشياء
التسمية والوضوء قبله وإمرار
اليدين على الجسد والموالة
وتقديم الجنى على اليسرى
فصل في الاغتسلات
السنون سبعة عشر غسلا
غسل الجمعة والعبيدين
والاستسقاء والخسوف
والكسوف والغسل من
غسل الميت والكافر اذا
أسلم والجنون والمغنى عليه
إذا أفاقا

أربعة أشياء أحدها (النية) وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنائز أيضاً والنفل فقط لم يستبح معه الفرض وكذا النوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح شئ من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يستبح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين ويكون مسحهما بضر يمين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بهاترأب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه ووجهه ويساره يمينه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم النبي) من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء بقي التيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيمم خاتمة في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما يبطل الوضوء) وسبق بيانه في أسباب الحدث فقي كان متيمماً أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض نسخ المتن وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لقدماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة بما لا يقطع فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو بما سقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا يبطل فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر وبتنه بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعاً استعمل الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما الجنب أما المحدث فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل فان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (صاحب الجبائر) جع جيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوي وتشد على موضع الكسر ليمتحم (بمسح عليها) بالماء ان لم يمكنه نزعها لخوف ضرر مما سبق (و) تيمم صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي ولا أعادة عليه ان كان وضعها) أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والأعاد وقد أقاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الجيرة ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا يضره ولا يستمسك واللصوق والعصابة والرمم ونحوها على المرح كالجيرة (و) يتيمم لكل فريضة (ومندورة) فلا يجمع بين صلات فرض وتيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها والمرأة اذا تيممت لتمكين الحليل أن يقع له مزار أو يجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي تيمم واحد ما شاء من التوافل) ساقط من بعض النسخ

فصل في بيان الجبائر وازالتها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبل كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشئ المستقدر شرعاً كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التيمم لا الحرمة ولا الاستقدارها ولا الضرر ما في بدن أو عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة وبسهولة التيمم كل الدود الميت في جنب أو فاه كفه ونحو ذلك وخرج بقوله لا الحرمة ما بينه لا أدى وبعدم الاستقدار التي ونحوه وبني الضرر الحجر والنبات المضرب بدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابط النجس الخارج من القيل والدبر بقوله (وكل ما يخرج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والناذر كالدمل والقبح (الآلتي) من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمناقع الدود وكل متصل بالحيطة المعدة لليس نجس بل متنجس بطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلطف المصراع واسقاط مانع (وغسل جميع الاوبال والاروان) ولو كانا من ماء كقول النعم (واجب) وكيفية غسل النجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون زوال عينها ومحاولة زوال أوصافها من طعام أولون أو روج فان بقي طعام النجاسة فمض أو لون أو روج عسر زواله لم يضر وان كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمة فيمكن جري الماء على التيمم بها ولو مرة واحدة ثم استنى المصنف من الاوبال قوله (الاوبال الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم يتناول مأكولاً ولا مشروباً على جهة التغذي (فانه) أي بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل

أربعة أشياء النية ومسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين والترتيب وسننه ثلاثة أشياء التسمية وتقديم النبي على اليسرى والموالة والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء ما يبطل الوضوء ورؤية الماء في غير وقت الصلاة والردة وصاحب الجبائر يمسح عليها ويصلي ولا أعادة عليه ان كان وضعها على طهر ويتيمم لكل فريضة ويصلي تيمم واحد ما شاء من التوافل

فصل وكل مانع خرج من السبيلين نجس الا التي وغسل جميع الاوبال والاروان واجب الاوبال الصبي الذي لم يأكل الطعام فانه يطهر برش الماء عليه

ولا يعني عن شئ من النجاسات الا اليسير من الدم والقبح ولا النفس له سائلة اذا وقع في الماء ومات فانه لا ينجسه والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والادعي ويغسل الا ناهن ولوغ الكلب والخنزير يسبع مرات احدها من بالتراب ويغسل من سائر النجاسات مرة تأتي عليه والثلاثة أفضل واذا تخللت الخمرة بنفسها طهرت وان تخلت بطرح شئ فيها لم تطهر

فصل ويخرج من الفرج ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة فالحيض هو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة ولونه أسود محتمل للاح والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والاستحاضة هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس وأقل الحيض يوم ووليته واكثره خمسة عشر يوماً وغالبه ست أو سبع وأقل النفاس لحظة واكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً وأقل الطهر بين الحيضين خمسة عشر يوماً ولا حداً لكثرة وأقل زمن تحمض فيه المرأة تسع سنين وأقل الحمل ستة أشهر واكثره أربع سنين وغالبه تسعة أشهر ويحرم بالحيض والنفاس غائية أشياء الصلاة والصوم وقراءة القرآن ومسح المحف وحمله ودخول المسجد والطواف والوطء والاستمتاع بما بين السرة والركبة

بوله قطعاً وخرج بالصبي الصبي والخنثى فيغسل من بولهما ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلاً فان عكس لم يطهر أما الكثير فلا فرق بين كون المتنجس وارداً أو مورداً (ولا يعني عن شئ من النجاسات الا اليسير من الدم والقبح) فيعني عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما) أي شئ (لأنفس له سائلة) كذباب وغل (اذا وقع في الماء ومات فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا مات في الماء وأفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرح ما لا نفس له سائلة في المائع ضرر وهو ما حرم به الرافعي في الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغير ما وقعت فيه نجسته واذا شأت هذه الميتة من المائع كدود دخل وفا كته لم تنجسه قطعاً ويستثنى مع ما ذكرهنا مسائل مذكورة في المبسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصديق بطهارة الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك (والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والادعي) وفي بعض النسخ وابن آدم أي ميتة كل منها فانها طاهرة (ويغسل الا ناهن ولوغ الكلب والخنزير يسبع مرات) بماء طهور (احداهن) مصحوبة (بالتراب) الطهور بعم المحل المتنجس فان كان المتنجس بما ذكر في ما جاز كذكر كفي مرور يسبع حريرات عليه بلا تغير واذا لم تزل عين النجاسة الكلبة الالبت ملاحبت كلها غسلت واحدة والا لارض الترابية لا يجب التراب فيها على الاصح (ويغسل من سائر) أي باقي (النجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة (تأتي عليه والثلاثة) وفي بعض النسخ والثلاثة بالثاء (أفضل) واعلم ان غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء هذا اذا لم يبلغ قلتي فان بلغها ما فالشرط عدم التغير * ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشئ من صفته الى صفة أخرى فقال (واذا تخللت الخمرة) وهي الخمرة من ماء العنب محترمة كانت الخمرة أم لا ومعنى تخللت صارت خللاً وكانت صلبة ورتها خللاً (بنفسها طهرت) وكذا الوخلت بنقلها من شمس الى ظل وعكسه (وان) لم تغسل الخمرة بنفسها بل (خلت بطرح شئ فيها لم تطهر) واذا طهرت الخمرة طهرت ما يتبعها

فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة فالحيض هو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لا لعل بل للجملة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتمل للاح) ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود ولذته التار حتى أحرقت (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاساً وزيادة الياء في عقب لغة قليلة والا أكثر حذفها (والاستحاضة) أي دمها (هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمناً (يوم ووليته) أي مقدار ذلك وهو أربع وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوماً) بل باليهافان زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد به من يسر وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضاً (وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوماً (ولا حداً لكثرة) أي الطهر فقد عكبت المرأة دهرها بلا حيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض ستاً فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعاً فالطهر ثلاثة وعشرون يوماً (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) (تسع سنين) قرية قلو رآته قبل تمام التسع برمن يضيئ عن حيض وطهر فهو حيض والا فلا (وأقل الحمل) زمناً (ستة أشهر) ولطختان (وأكثره) زمناً (أربع سنين وغالبه تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجوه (ويحرم بالحيض) وفي بعض النسخ (ويحرم على المائض) (والنفاس غائية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً ونفلاً وكذا سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضاً ونفلاً (و) الثالث (قراءة القرآن) (الرابع) مس المحف (وهو اسم للكتاب من كلام الله بين الفنتين) (وحمله) الا اذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للمائض ان خافت بتوحيته (و) السادس (الطواف) فرضاً ونفلاً (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في اقبال الدم التصديق بدبره ولو طئ في ادياره التصديق بنصف دبره (و) الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بها ولا يعاقبهما والوطء والاستمتاع بما بين السرة والركبة

بمصلحة الصلاة كتمان المأموم في أثناء فاتحته لقراءة آياته لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وعذرت عليه لعدم علمه فلا وأحسن غيرهما من القرآن وجب عليه سبع آيات متواليه عوضا عن الفاتحة أو متفرقتان عجز عن القرآن أتبدل كره لا عنها بحيث لا ينقص عن حررها فان لم يحسن قرأ ناولا ذكر أو وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس (الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخلقة سليم يديه وركبتيه أن يجثي بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأوما بطرفه وأكل الركوع تسوية الراكع ظهره وعقته بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقه وأخذ ركبتيه يديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركعة مستقلة ومثنى عليه النووي في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائما على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها أو أنه أن يكبر له يديه السجود بل رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده بقل رأسه ولا يكتفي أساس رأسه موضع سجوده بل يتامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا يكتسب وظهر أثره على يد لو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائما أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأقله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فالجلوس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي الجلوس الأخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشر كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا تحب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأقله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مرتين يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج من الصلاة وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية لتكبير الأحرار ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنتها قبل الدخول فيها شيان الأذان) وهو لغة الإعلام وشرعا ذكر مخصوص للإعلام بدخول وقت صلاة مفروضة والقاطعة مثنى الا التكبير أوله فاربعة والا التوجيه آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقيم إلى الصلاة وانما يشرع كل من الأذان والاقامة للكتابة وأما غيرهما فينادي لها الصلاة جامعة (و) سنتها (بعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) القنوت (في) آخر (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو قنوت الصبح المتقدم في محله وانظر ولا يتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بأية تضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهيا) أي الصلاة وأراد بها تسليماً ليس ركعاً فيها ولا بعضاً يسجد بسجود السهو (خمس عشرة ركعة) رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار إلى حدود ركبتيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) عند (الرفع منه) ووضع اليدين على الشمال) ويكونان تحت صدره وفوق سترته (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم وجهتي للذي فطر السموات والأرض الخ والمراد أن يقول المصلي بعد التحريم دعاء الاقتراح هذه الآية أو غيرهما ورد في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافتقار إلى الله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأول المغرب والعشاء والجمعة والعیدان (والإسراء في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيره الكون في الصلاة أكد ويؤمن

المأموم مع تأمين ماله ويحضره (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لأمام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة علمه لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمده الله سمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل الله منه حمده وجازاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) إذا انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في التسبيح سبحان ربنا العظيم ثلاثاً (و) التسبيح في (السجود) وأدنى الكمال فيه سبحان ربنا الأعلى ثلاثاً والأول كل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للتشهد الأول والأخير (يسط) اليد اليسرى بحيث تساند راسها الركنية (ويقض) اليد اليمنى (أي أصابعها) (الامسجة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه يشير بها) رافعاً لها حال كونه (متشهداً) وذلك عند قوله لا اله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل صلاته في الأصح (والافتراش في جميع الجلوسات) الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأول والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلاً ظهره للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة (والتورك في الجلوس الأخيرة) من جلوسات الصلاة وهي جلوس التشهد الأخير والتورك مثل الافتراش إلا أن المصلي يخرج يساره على هيئة باقي الافتراش من جهة يمينه ويلصق وركبه بالأرض أما المسبوق والساهي فيفتراش ولا يتواركان (والتسليمية الثانية) أما الأولى فسبق أنها من أركان الصلاة

فصل في أمور تختلف فيها المرأة الرجل في الصلاة ذكر المصنف ذلك في قوله (والمرأة تختلف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجثي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أي يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع والسجود ويحضر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (وإذا نابه) أي أصابه (شيء في الصلاة سجد) فيقول سبحان الله بقصد الذكر فقط أو مع الإعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الإعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين سترته وركبته) أماها فليس من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة) تختلف الرجل في خمسة المذ كورة قائماً (تضم بعضها إلى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخضع صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الأجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (وإذا نابه شيء في الصلاة صفت) بضرب بطن اليمنى على ظهر الشمال فلو ضربت بطنها بطن بطن بقصد اللعب ولو قليلاً مع علم التحريم بطلت صلاتها وانحلت كالمرأة (وجميع بدن المرأة) العورة الأوجهها وكفها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة كالرجل) فتكون عورتها ما بين سترتها وركبتها

فصل في عدد بطالات الصلاة (والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد) الصالح الخطأ لا دمين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولاً (والعمل الكثير) المتوالي ككلمات خطوات عمداً كان ذلك أسهوا وأما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الأصغر والأكبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة باسنة فنقض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف العورة) عمداً فان كشفها الرج فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كان ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كان يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان المأكول والمشروب أو قليلاً إلا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاعلاً تحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

فصل في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشر ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخسون تسبيحة وجملة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنتان وأربعون ركناً وفي الرابعة أربع وخسون ركناً) الخ ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لمشقة لحقه في قيامه (صلى جالساً) على أي هيئة شاء ولكن افتراشه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً على ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى بتلبيه يجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ

بأيديه يميناً وشمالاً في الركعة الرابعة أربع وخسون ركناً ومن عجز عن القيام في الفريضة صلى جالساً ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا

والسجود ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس بسط اليسرى ويقبض اليمنى الا المتصوفة يشر بها متشهداً والافتراش في جميع الجلوسات والتورك في الجلوس الأخيرة والتسليمية الثانية (فصل) والمرأة تختلف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجثي عن جنبه ويقل بطنه عن فخذه في الركوع والسجود ويحضر في موضع الجهر وإذا نابه شيء في الصلاة سجد وعورة الرجل ما بين سترته وركبته والمرأة تضم بعضها إلى بعض وتخضع صوتها بحضرة الرجال الأجانب وإذا نابه شيء في الصلاة صفت وجميع بدن المرأة العورة الأوجهها وكفها والامة كالرجل (فصل) والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد والعمل الكثير والحدث وحدوث النجاسة وانكشاف العورة وتغير النية واستدبار القبلة والاكل والشرب والقهقهة والردة

(فصل) وركعات الفرائض سبعة عشر ركعة فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخسون تسبيحة وجملة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنتان وأربعون ركناً وفي الرابعة أربع وخسون ركناً) الخ ظاهر غنى عن الشرح (ومن عجز عن القيام في الفريضة) لمشقة لحقه في قيامه (صلى جالساً) على أي هيئة شاء ولكن افتراشه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً على ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى بتلبيه يجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ بأكفيه يميناً وشمالاً في الركعة الرابعة أربع وخسون ركناً ومن عجز عن القيام في الفريضة صلى جالساً ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا

والركوع والطمأنينة فيه والرفع والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والجلوس الأخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليمية الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه وسنها قبل الدخول فيها شيان الأذان والاقامة وبعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان وهيا) أي الصلاة عشر ركعة رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار وعند الركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمال والتوجه والاستعاذة والجهر في موضعه والإسراء في موضعه والتأمين

(فصل) والمستروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض سنة وهيئة الفرض لا يتوب عنه سجود السهو بل إن ذكره والزمان قريب أتبه وبني عليه وسجد السهو والسنة لا يعود لها بعد التلبس بالفرض لكنه يسجد للسهو عنها والهيئة لا يعود لها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها وإذا شك في عدد ما أت به من الركعات بني على اليقين وهو الأقل وسجد للسهو وسجد السهو سنة وحمله قبل السلام

(فصل) وخمسة أوقات لا يصلي فيها الصلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تتكامل وترتفع قدر رمح وإذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها (فصل) وصلاة الجمعة سنة مؤكدة وعلى المأموم أن ينوي الإتيان دون الإمام ويجوز أن يأتي الحر بالبعد والمبالغ بالمرأى ولا تصح قدوة رجل بامرأة ولا قارئ بأخي وأي موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه وهو عالم بصلاته أجزاء ما يتقدم عليه وإن صلى في المسجد والمأموم خارج المسجد قربة بأمته

بركوعه وسجوده فان عجز عن الإتيان برأسه أو مأ بأجفانه فان عجز عن الإتيان بأجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتاً والمصلي قاعد لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد فيحمل على النفل عند القدرة

(فصل) والمستروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرضه وبني بالركن أيضاً (سنة وهيئة) وهما بعد الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا يتوب عنه سجود السهو بل إن ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة أتبه وقت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتبه وبني عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد السهو) وهو سنة كما ساقى لكن عند ترك ما مور به في الصلاة أو فعل منهي عنه فيها (والسنة) أن تركها الأصلي (لا يعود اليه) أي بعد التلبس بالفرض (فن ترك التشهد الأول مثلاً ذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامداً لما شجر به بطلت صلاته أو ناسيها في الصلاة أو جاهلاً فلا تبطل صلاته ويزمه القيام عندئذ ذكره وإن كان مأموماً عاد وجوباً بالتابعة أمامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسياً أو أراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام والقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول والصلاة على الآل في التشهد الأخير (والهيئة) كالتي سجدت ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (الهابعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمداً أو سهواً (وإذا شك) المصلي (في عدد ما أتبه من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً (بني على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال وأتى ركعة (وسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره لأنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو سنة) كما سبق (وحمله قبل السلام) فان سلم المصلي عامداً عالماً بالسهو أو ناسياً وطال الفصل عرفاً فأتى محله وإن قصر الفصل عرفاً لم يفت وحشد فله السجود وتركه

(فصل) وفي الأوقات التي تكرر الصلاة فيها تكرر المذهب هنا وتزبها كما في التحقيق وشرح المذهب في نواقض الوضوء (وخمسة أوقات لا يصلي فيها الصلاة لها سبب) إما تقدم كالقائمة أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من خمسة الصلاة التي لا سبب لها إذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس) والثاني الصلاة (عند طلوعها) فإذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رمح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه وقت الاستسقاء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) (و) الخامس (عند الغروب) الشمس فإذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

(فصل) وصلاة الجمعة للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي والاصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة سلم التسليم الأول وإن لم يقمعه أما الجماعة في الجمعة فرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الإتيان) أو الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بال حاضر وإن لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا أن انضم اليه إشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا بيان جواز اقتصاف (دون الإمام) فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير الجمعة ثمة الإمامة بل هي مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاته قرأى (ويجوز أن يأتي الحر بالبعد والمبالغ بالمرأى) أما الصبي غير المميز لا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا تختل مشكل ولا تختل مشكل بامرأة ولا بمشكلك (ولا قارئ) وهو من يحسن الفاتحة أي لا يصح اقتدائه (بأخي) وهو من يحل بحرف أو تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأي موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه) أي في المسجد (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الإمام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف (أحرار) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (مالم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعبته في جهته لم تنقض صلاته ولا تنقض مسأواته لأمته ويندب تخلفه عن إمامه قلباً ولا يصير بهذا التحلف منفرداً عن الصف حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (وإن صلى) الإمام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قربة بأمته) أي الإمام بأن لم ترده مسافة بينهما على

ثلثائة ذراعاً تقريباً (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الإمام (ولا حائل هناك) أي بين الإمام والمأموم (جاء الاقتداء) وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد اقتداء أو بنيه فالشرط أن لا يزيد بينهما على ثلثائة ذراعاً وأن لا يكون بينهما حائل

(فصل) وفي قصر الصلاة وجهها (ويجوز للمسافر) أي للتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غيرها من ثمانية وثلاثين وجواز قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الأول (أن يكون سفره) أي الشخص (في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللتدب كصلة الرحم وللإباح كسفر تجارة أو مسافر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (سنة عشر فرسخاً) تحديداً في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحيث قد جمع الفرائض ثمانية وأربعون ميلاً والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والميل الأميال الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) المقام (مؤدياً للصلاة الرباعية) أما القائمة حضراً فلا تقضى فيه مقصورة والقائمة في السفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضرة (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الإحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتي) في جزء من صلاته (بقيم) أي عن صلى صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر) سفر طويلاً بما حاشا (أن يجمع بين) صلات (الظهر والعصر) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع (بين) صلات (المغرب والعشاء) تقديماً وتأخيراً وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة * الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كان بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح ويعيدها بعد هاتان أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقرر نية الجمع بغيرها فلا يكفي تقديمها على التجرم ولا تأخيرها عن السلام من الأولى ويجوز في أثناءها على الظهر * والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فان طال عرفاً ولو بعد ركعتين وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها ولا يضري الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون نية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو أتتدت فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للعاصر) أي القيم (في) وقت (الطهران يجمع بينهما) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منها) أن يل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضاً جود المطر في أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منها ويشترط أيضاً وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفاً ويتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

(فصل) وشروط وجوب الجمعة سبعة أشياء الإسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط أيضاً لغير الجمعة من الصلوات (والحرية والذكورية والصحة والاستيطان) فلا يجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون ورقيق وأثنى ومريض ونحوه ومسافر (وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تحيط بطنها وغير المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصر) كانت البلد (أوقرية) (و) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلاً (من أهل الجمعة) وهم المكلفون الذكور الأحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفاً إلا حاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقياً) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها من خطبتها أو ركعتيها صليت ظهرها (فإن خرج الوقت أو عدت الشروط) أي جميع وقت الظهر بقيت أو طنا وهم فيها (صليت ظهرها) بناء على ما فعل منها وفات الجمعة سواء أذكرها أم لم يذكرها أو لم يشكوا في خروج وقتها وهم فيها أو هاجعة على الصحيح (وفرأى فيها) ومنهم من عرّفها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما) ويجلس بينهما قال المتولي بقدر الطمانينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعداً أو مضطجعا مع وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعداً فصل بين الخطيبين بسكنة لا بأصطجاع وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأظهر ما متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة

وهو عالم بصلاته ولا حائل هناك جاز الاقتداء

(فصل) ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية بجمع شرائط أن يكون سفره في غير معصية وأن تكون مسافته ستة عشر فرسخاً وأن يكون مؤدياً للصلاة الرباعية وأن ينوي القصر مع الإحرام وأن لا يأتي بقيم ويجوز للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر وقت أيهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء ويجوز للمسافر في الطهران يجمع بينهما في وقت الأولى منها

(فصل) وشروط وجوب الجمعة سبعة أشياء الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والاستيطان وشروط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مصر أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقياً فان خرج الوقت أو عدت الشروط صليت ظهرها أو فرائضها ثلاثة خطبتان يقوم فيها ويجلس بينهما

آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لا ريعين
تتقبلهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد بطلت ويشترط فيها
ستر العورة وطهارة الحدث والخب في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) يضم أوله
(و) كعتين في جماعة) تتعبد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العبد فانها قبل الخطبتين
(وهيأتها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (العسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقیم
أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقرئ به من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني
(تنظيف الجسد) بإزالة الریح الكريه منه كصنان فينتعاطي ما يزيله من مرنك ويحجوه (و) الثالث (لبس
الثياب البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الطهر) ان طال والشرك كذلك فينتف باطموقة من شارب
ويخلق عانته (والطيب) بأحسن ما وجد منه (و) يستحب الانصات وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت
الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعجمي أن يقع في بئر ومن دب اليه عقرب
مثلا (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعتبر المصنف بدخل يفهم أن
الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أولا ولا يظهر من هذا المفهوم ان قعله ما حرام أو مكر ولكن
النووي في شرح المهذب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها عن الماوردي

فصل صلاة العيدين (أي الفطر والاضحى) سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولنفر ودومافر وحرو عبد
وختى وامرأة لاجيلة ولا ذات هيئة أما العجو فتنقض العبد في ثياب بينم بالاطيب ووقت صلاة العبد ما بين
طلوع الشمس وزوالها (وهي) أى صلاة العبد (ركعتان) يحرم بهما بنية عبد الفطر أو الاضحى وياقيد عاه
الافتتاح (يكبرى) الركعة (الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعد هاتورة ق
جهراً (و) يكبر (في) الركعة (الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهراً
(ويخطب) ندباً (بعدهما) أى الركعتين (خطبتين يكبر) ابتداء (الاولى تسعاً) ولاء (و) يكبر (في) ابتداء
(الثانية سبعاً) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد وتهليل وثناء كان حسناً والتكبير على قسمين مرسل وهو ما لا يكون
عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالاول فقال (ويكبر) ندباً كل من ذكر وأنتى وحاضر ومساافر
في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أى عيد الفطر ويستمر هذا التكبير
(الى أن يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا ينس التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن التوى في الاذكار
اختار انه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد (الاضحى) خاف الصلوات المفروضة) من مؤداة
وفاتنة وكذا خلف راتية ونقل مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة
التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيراً والله الحمد
وسبحات الله بكراً وأصيلاً لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده

فصل صلاة الكسوف لله للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل منهما (سنة مؤكدة فان فاتت) هذه الصلاة (لم
تقص) أي لم يشرع قضاؤها (ويصلي لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم بثمة صلاة الكسوف ثم
بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً
أخف من الأولى ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدة الثانية بطمأنينة في الكل ثم يصلي ركعة ثانية بقيامين وقرأتين
وركوعين واعتدالين وصعودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كإسقاط
(و) في كل ركعة (وركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه
يطوله نحو ركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين)
كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من
صدقة ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف القمر) وتنفوت
صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للكسوف وبقرؤها كاسعة وتنفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع
الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبها ساعة فلا تنفوت الصلاة

﴿فصل﴾ في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقي من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مستنونة) لمقيم ومسافر

وَأَن تَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ
وَهِيَ أَتَمُّ أَرْبَعِ خِصَالٍ
الْعَسَلُ وَتَنْظِيفُ الْمَسَدِ
وَالْبَسُّ الثِّيَابَ الْبَيْضَ وَآخِذُ
الظُّفَرِ وَالطَّيْبَ وَيَسْتَجِبُ
الْإِنْصَاتُ فِي وَقْتِ الْمَطْلَبَةِ
وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ
صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ
يَجْلِسُ

(فصل) وصلاة العبدین
سنة مؤكدة وهي ركعتان
يكرى الأولى سبعاً سوى
تكبيرة الاحرام وفي الثانية
خمساً سوى تكبيرة القيام
ويخطب بعدهما خطبتين
يكرى الأولى تسعاً وفي الثانية
سبعاً ويكرى من غروب
الشمس من ليلة العيد الى
أن يدخل الامام في الصلاة
وفي الاضحية خلف الصلوات
المفروضة من صبح يوم
عرفة الى العصر من آخر أيام
التشريق

(فصل) وصلاة الكسوف
سنة مؤكدة فان قاتلم
تقض ويصلي لكسوف
الشمس وخسوف القمر
ركعتين في كل ركعة قيامان
يطيل القراءة فيها وركوعان
يطيل التسبيح فيهما دون
السجود ويحيط بعدها
خطبتين ويسرى كسوف
الشمس ويجهز في خسوف
القمر

(فصل) وصلاة الاستسقاء،
مسنونة

فيأمرهم الإمام بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومعالجة الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرجهم في اليوم الرابع في شياطة ملة واستمكانة
ويضرب ويصلي بهم كعتين كعلاء العبدین ثم يحطب بعدهما ويحول رداءه ويكر من ١٧ الدعاء والاستغفار ويدعو بدعاء

عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ما ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ما نيا وأكثرت من ذلك ان لم يسقوا حتى يستقيم الله (فيأمرهم) ندبا (الامم) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر الامامها أولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة أيام) بل يعاد الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياغا غير متطيين ولا متريين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة ما يلبس من ثياب المهنه وقت العمل (واستكانه) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والبهايم (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في كيفية من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعاً في الركعة الاولى وسبعاً في الركعة الثانية ورفع يديه (ثم يخطب) يندبا خطبتين كخطبتي العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أولهما في خطبتي العيدين فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعاً والخطبة الثانية سبعاً وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداءه) فيجعل يمينه يساره وأعلى رأسه ويحول الناس أرتبتهم مثل تحول الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرّاً وجهراً فيثبت أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهر أمره على دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقياً راحة ولا تجعلها سقياً عذاب ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب والاكام ومنايات الشجر وبطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اسقنا غيثاً مغنياً هنيئاً سرّاً وجهراً ما نغياً دعاً ما غداً طبقاً مجللاً دائماً الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضعف ما لا نشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفاراً فرسل السماء علينا مدراراً يغتسل في الوادي ذاسالاً ويسبح للرع والبرق) انتهت الزيادة وهي لطولها لا تناسب حال المتن من الاختصار والله أعلم

فصل في كيفية صلاة الخوف وأعمالها المصنف عن غيرهما من الصلوات بترجئة لانه يحتمل في إقامة الفرض في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه (وفرقة تقف خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية (تم لنفسها) بقية صلاتها (وتعصى) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو) تحرسه (وتأتى الطائفة الاخرى) التي كانت حارسه في الركعة الاولى (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا اجاز الامام للشهد تقارقه (وتم لنفسها) ثم ينتظرها الامام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا قباها رايانهم وقيل غير ذلك (والثاني أن يكون في جهة القبلة) من مكان لا يسترهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحتل تفرقهم (فيصفيهم الامام صفيين) مثلاً (ويحرم لهم) جميعاً (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه أحد الصفيين) سجدتين (ووقف الصنف الاخر يحرسهم فاذا رفع) الامام رأسه (سجدوا ولم يقوه) ويشهد الامام بالصفيين ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسغان وهي قريبة في طريق الحاج المصري بينوا وبين مكة مرحلة ان سميت بذلك لعسف السيمول بها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والحمام الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على الزول ان كانوا ركباً كانوا على الانحراف ان كانوا شاة (فيصلي) كل من القوم (ككيف أمكنه واجلاً) أي ماشياً (أو راكباً مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) يعذر ون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية

٣ - ابن قاسم ١١ معه أحد الصفيين ووقف الصف الآخر يحرسهم فاذا رفع سجدوا ولحقوه والثالث أن يكون في شدة خوف والحمام الحرب فيبصلي كيف أمكنه راجلا أو راكبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها ١٢ فصل ١٣ في تحريم على الرجال لبس الحرير والنجس بالذهب

استعمال ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة كبر وبرد مهلكين (ويحل للنساء) لبس الحرير وواقراشه ويحل للولي لباس الصبي الحر قبل سبع سنين وبعدها (وقيل الذهب وكثرة) أي استعمالهما (في التحريم سواء وإذا كان بعض الثوب برسم) أي حريراً (وبعضه) الآخر (قطناً أو كاناً) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الابر يسم غالباً) على غيره فإن كان غير الابر يسم غالباً حل وكذا أن استويا في الأصح

فصل فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض التكفانية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وإن لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريماً كان أو ذمياً ويجوز غسله في الحالين ويجب تكفين الفتي ودفنه دون الحرى والمرتب أو المحرم إذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة وأما الشهيد فلا يصلي عليه كذا كره بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه الله أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فإن مات بعد انقضاء القتال بجرادة فقتله قطع بموته منها فغير شهيد في الظاهر وكذا الوفاة في قتال البغاة أو مات في القتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستعمل) أي لم يرفع صوته (صارخاً) فإن استعمل صارخاً أو بكى فحكمه كالغير والسقط ينتلث السنين الولد النازل قبل غمامه مأخوفاً من السقوط (ويغسل الميت وترا) ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك (ويكون في أول غسله سدر) أي ين أن يستعين الغاسل في الغسلة الأولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون في آخره (أي آخر غسل الميت غير المحرم) شيء (قليل) (من كافور) بحيث لا يغير الماء وأعلم أن أقل غسل الميت تعميداً بالماء مرة واحدة وأما كلفه فذكر في المبسوطات (ويكفن) الميت ذكرًا كان أو أنثى بالغاً كان أو لا (في ثلاثة أثواب بيض) وتكون كلها الغائب تساوياً طولاً وعرضاً تأخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا عمامة) وإن كفن الذكر في خمسة فمهي الثلاثة المذكورة وقميص وعمامة أو المرأة في خمسة فمهي أزار وخمار وقميص ولفافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستعرة الميت على الأصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف بكثرة الميت وألوانه ويكون الكفن من جنس ما لبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أربع تكبيرات) بتكبيره الاحرام ولو كبر خسماً تبطل لكن لو خسر أمامه لم يتابعه بل يسلم أو يتنظره يسلم معه وهو أفضل (وقرأ) المصلي (الفاتحة بعد) التكبير (الأولى) ويجوز قراءتها بعد غير الأولى (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبير (الثانية) وأقل الصلاة عليه اللهم صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء بالميت اللهم اغفر له وأكمله مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتهما ومحبوبه وأحبوه وفيها إلى ظلة القبر وما هو لاقه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحده لا شريك لك وأن محمدًا عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم إنه زلزل بك وأنت خير من زول به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئت بك راغبين إليك شفاعة له اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فجاوز عنه واقبه برحمتك رضاك وقته فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وحاف الأرض عن جنبيه ولقاه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنًا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله (ويسلم) المصلي (بعد) التكبير (الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الحنازة في كيفية وعدده لكن يستحب زيادة ورحمة الله وبركاته (ويدفن) الميت (في الحد مستقبل القبلة) والحد بفتح اللام وضمة الميم وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من القبلة قدر ما يسع الميت ويستتره والدفن في الحد أفضل من الدفن في الشق إن صلبت الأرض والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر وبين جانبيه ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي يسلم من قبل رأسه أي سلا برفق لا بعنف ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويضع في القبر بعد أن يعنق قامته وبسطه) ويكون الاضطجاع مستقبل القبلة فلا يودفن مستدبر القبلة أو مستلقياً بشي ووجه القبلة ما لم يتغير (ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يحصن) أي

ويسلم بعد الرابعة ويدفن في الحد مستقبل القبلة ويسلم من قبل رأسه برفق ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر بعد أن يعنق قامته وبسطه ويسطح القبر ولا يبنى عليه ولا يحصن

يكره تخصيصه بالخص وهو النورة المسماة بالجبر (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير فروع) أي رفع صوت بالتدب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والمجيب طوق القميص (ويغزى أهله) أي أهل الميت صغارهم وكبارهم ذكرهم وأنثاهم إلا الشابة فلا يغزى بها إلا حارمها والتغزية سنة قبل الدفن وبعده (إلى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) إن كان المعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا امتدت التغزية إلى حضوره والتغزية لغنة التسليمة لمن أصيب بمن يعز عليه وشرعاً الأمر بالصبر والحث عليه بعد الجوار والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بحبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (إلا الحاجة) كضيق الأرض وكثرة الموت

كتاب أحكام الزكاة وهي لغة النماء وشرعاً اسم المال مخصوص بخدم من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواتي) ولوعبر بالنعم كان أولى لأنها أخص من المواتي والكلام هنا في الأخص (والأثمان) وأرديها الذهب والفضة (والزروع) وأرديها الأقوات (والثمار وعروض التجارة) وسماى كل من الخمسة مفصلاً (فأما المواتي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الأبل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والرقق والمتولدات لابن غنم وظباء (وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه والأفلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والمالك التام) أي فمالك الضعيف لا زكاة فيه كالمشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبعاً للقول القديم لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو نقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلاً مباح فلو غلفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيه وإن غلفت نصفه فأقل قدر اتعش بدونه بلا ضرر وبين وجب زكاتها والأفلا (وأما الأثمان فشيان الذهب والفضة) مضروبين كان أو لا وسمياً أي نصابهما (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الأثمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والتام والنصاب والحول) وسمياً بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعبس وأرز وكذا ما يقتات اختياراً كذرة وحب (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون عمار زرع) أي يستنبته (الآدميون) فإن نبت بنفسه يحمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتاً مدخراً) وسبق قريبيان المقتات وخرج بالقوت لا يقتات من الأزار نحو الكمون (وأن يكون نصاباً وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق باسقاط نصاب (وأما الثمار فتجب الزكاة في شتين منها ثمرة النخل وثمر الكرم) والمراد به الثمرتين التمر والزبيب (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والتام والنصاب) فتي اتبني شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقاً (في الأثمان) والتجارة هي التقلب في المال لغرض الربح

فصل وأول نصاب الأبل خمس وفيها شاة أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية معز لها ستان ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه) وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الأبل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي ستين جذعة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ ظاهر غني عن التمرح و بنت المخاض لها سنة ودخلت في الثانية و بنت لبون لها ستان ودخلت في الثالثة والحقتان ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أي ثم بعد زيادة التسع على مائة وأحدى وعشرين و زيادة عشر بعد زيادة التسع و جملة ذلك مائة وأربعين يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) في مائة وأربعين حقتان و بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا

فصل وأول نصاب البقر ثلاثون وفيها خمس وفيها شاة أي نصاب (تبيع) ابن سنة ودخلت في الثانية سمي بذلك لتبعه أمه في المرعى ولو أخرج تبعة أجزأت بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين سنة) لها ستان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعة أجزأت على الصحيح (وعلى هذا أبداً فقس) وفي مائة وعشرين ثلاث سنات أو أربعة أتبعه

من دفنه ولا يدفن اثنان في قبر إلا الحاجة
كتاب الزكاة
تجب الزكاة في خمسة أشياء
وهي المواتي والأثمان
والزروع والثمار وعروض
التجارة فأما المواتي فتجب
الزكاة في ثلاثة أجناس منها
وهي الأبل والبقر والغنم
وشرائط وجوبها ستة أشياء
الاسلام والحرية والتام
والنصاب والحول
والسوم وأما الأثمان فشيان
الذهب والفضة وشرائط
وجوب الزكاة فيها خمسة
أشياء الاسلام والحرية والتام
والنصاب والحول
والزروع فتجب الزكاة فيها
بثلاثة شرائط أن يكون عمار
يزرعه الآدميون وأن يكون
قوتاً مدخراً وأن يكون
نصاباً وهو خمسة أوسق لا قشر
عليها وأما الثمار فتجب الزكاة
في شتين منها ثمرة النخل وثمر
الكرم وشرائط وجوب
الزكاة فيها أربعة أشياء
الاسلام والحرية والتام
والنصاب وأما عروض
التجارة فتجب الزكاة فيها
بالشرائط المذكورة في الأثمان
(فصل) وأول نصاب الأبل
خمس وفيها شاة وفي عشرين
شاتان وفي خمسة عشر ثلاث
شياه وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت
مخاض وفي ست وثلاثين بنت
لبون وفي ست وأربعين حقة
وفي إحدى وستين جذعة
وفي ست وسبعين بنت لبون
وفي إحدى وتسعين حقتان
وفي مائة وأحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم في كل

ويحرم صيام خمسة أيام
 العبدان وأيام التشريق
 الثلاثة ويكره صوم يوم
 الشك الآن يوافق عادة له
 ومن وطئ في نهار رمضان
 عام دافى الفرج فعليه القضاء
 والكفارة وهي عتق رقبة
 مؤمنة فإن لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين فإن لم
 يستطع فإطعام ستين مسكينا
 لكل مسكين مد ومن مات
 وعليه صيام من رمضان
 أطعم عنه لكل يوم
 مد والشيخ ان عجز عن
 الصوم يقطر ويطعم
 عن كل يوم مدا والحاصل
 والمرح ان خاف على نفسه
 أفطرا وعلم بالقضاء وان
 خاف على أولادهما أفطرا
 وعليهما القضاء والكفارة
 عن كل يوم مد وهو ورط
 وثبت بالعراقى والمريض
 والمسافر سفر طويلا يفطران
 ويقيضان

فصل في الاعتكاف
 سنة مستحبة وله شرطان
 النسبة واللبث في المسجد
 ولا يخرج من الاعتكاف
 المنذور الحاجة الانسان
 أو عذر من حيض أو مرض
 لا يمكن المقام معه ويظل
 بالوط

كتاب الحج
 وشرائط وجوب الحج سبعة
 أشباه الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية ووجود
 الزاد

بقليه كاتقيه الرافعي عن الأئمة واقصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العبدان) أى صوم يوم عيد الفطر وعيد
 الاضحى (وأيام التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (ويكره) تحريما (صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضى
 صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله (الآن يوافق عادة له) في تطوعه كمن عادته صيام
 يوم وأفطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذر و يوم الشك هو يوم الثلاثين
 من شعبان إذا لم ير الهلال ليتلهم الصبح ويحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيان أو عبيد
 أو فسقة (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (عام دافى الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو آثم
 بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب
 المضرة بالعمل والكسب (فإن لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فإطعام ستين
 مسكينا) أو فقرا (لكل مسكين مد) أى بما يجزئ في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته
 فإذا قدر بعد ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلها (ومن مات وعليه صيام) فأت (من رمضان) بعذر كن
 أفطريه لمرض ولم يتمكن من قضائه كان استمراره حتى مات فلا ثم عليه في هذا القات ولا تقارن بالفدية وان
 فات بعذر غير ومات قبل التمكن من قضائه (أطعم عنه) أى أخرج الولي عن الميت من تركته (لكل يوم) فات
 (مد) طعام وهو ورط وثبت بالبغدادى وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديد
 والقندى لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كفى شرح المذهب وصوب في الروضة
 الجزم بالقديم (والشيخ) والعجز والمرضى الذى لا يرجى برؤه (ان عجز) كل منهم (عن الصوم يفطر ويطعم عن
 كل يوم مدا) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم (والحامل والمرضع ان خافا على أنفسهما)
 ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) وان خافا على أولادهما (أى اسقاط
 الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع) (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) (للافطار) (والكفارة) أيضا والكفارة
 أن يخرج (عن كل يوم مد) وهو كما سبق زطل وثبت بالعراقى ويعبر عنه بالبغدادى (والمريض والمسافر سفر
 طويلا) مما حان تضررا بالصوم (يفطران ويقيضان) والمريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل
 وان لم يكن مطبقا كالألم كان يحرم وقتادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محمولا فترك النية والافطام النية
 ليلا فان عادت الحى واحتاج للفطر أفطر وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه
 صوم عرفة وعاشوراء وناسوعاء وأيام البيض وستة من شوال

فصل في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من خيرا أو شر وشرعا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة
 (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة
 القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منحصرة في العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه تحتمل لها ليلتين
 التورأرجاها وأرجى ليالي التورلية الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أى الاعتكاف (شرطان) أحدهما (النية)
 وينوى في الاعتكاف المنذور القرصية (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمانينة بل الزيادة
 عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوا فشرط الاعتكاف اسلام وعقل ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة فلا يصح
 اعتكاف كافر ويجنون وحائض ونفساء وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف
 (من الاعتكاف المنذور الحاجة الانسان) من بول وغائط وما في معناه كفسل جنابة (أو عذر من حيض)
 أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (أو) عذر من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بان كان يحتاج
 لفرش وخادم وطبيب أو يخاف تلوث المسجد كسهال وادزار بول وخروج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض
 الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوط) بختم اذا حكر
 للاعتكاف عالما بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه بان أزل والا فلا

كتاب أحكام الحج
 وهو لغة قصد وشرعا قصد البيت الحرام للندن (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع
 خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتصف بذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان
 احتاج إليها وقد لا يحتاج إليها كمنحصر قرب من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المعتدلة لجل الماء

منها ثمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشره أو استئجار هذا اذا كان الشخص يسهو بين مكة
 من حلتان فأكثر سواء قدر على المشى أم لا فان كان بينهما وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى على المشى لزمه الحج
 بالراحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلا عن دينه وعن مؤمنين عليه مؤتمتهم مدة ذهابه وإيائه وفاضلا أيضا
 عن مسكنه اللاتى به وعن عبيد يلقى به (وتخلية الطريق) والمراد تخلية هذا الطريق نظرا لحسب ما يليق به
 بكل مكان فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض
 النسخ والمراد بهذا الامكان ان يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان
 أمكن الا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الايام لم يلزمه الحج للضرر (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام
 مع النية) أى نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور الحرم بالحج لحظة بعز والشمس
 يوم عرفته وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلا للعبادة لا مغنى عليه ويستمر وقت الوقوف
 الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت
 عن يساره مبتدئا بالحجر الاسود محاذيا له في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بفراجه لم يحسب له (و) الرابع (السعى
 بين الصفا والمروة) سبع مرات بشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة ويجب ذهابه من الصفا الى
 المروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أى قبس والمروة بفتح الميم علم على الموضع
 المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير جعلنا كلاهما منسكاً وهو المشهور فان قلنا ان كلا
 منهما مستباحة محظورة قلنا من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة
 ثلاثة) كفى ببعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعى والحلق أو التقصير في أحد
 القولين) وهو الراجح كما سبق قريبا ولا فيكون من أركان العمرة (و) واجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء
 أحدها (الاحرام من المقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج في حق المقيم بمكة مكه مكان
 الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لأحرامها والمقات المكان الذى في حق المقيم بمكة نفس مكة مكان
 أو أفاقا وأما غير المقيم بمكة فيقات المنوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة والمنوجه من الشام ومصر والمغرب
 الحفة والمنوجه من تهامة اليمن بيلم والمنوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمنوجه من
 المنشق ذات عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رمى الجمار الثلاث) يبدأ بالصكري ثم الوسطى ثم جرة
 العقبة ويرمى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة فلو رمى حصتين دفعة واحدة حسبت واحدة
 ولو رمى حصاة واحدة سبع مرات كفى ويشترط كون المرمى به حجرا فلا يكفي غيره كالأول وجب
 (و) الثالث (الحلق) أو التقصير والافضل للرجل الحلق والمرأة التقصير وأقل الحلق إزالة ثلاث شعرات
 من الرأس حلقاً أو تقصيراً أو تنقيلاً وأحراقاً أو قصاً ومن لا شعر رأسه يسن له امرار الموى عليه ولا يقوم
 شعر غير الرأس من اللحية وغيرها مقام شعر الرأس (وسن الحج سبع) أحدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة)
 بان يحرم أولا بالحج من ميعاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتى بعملها ولو عكس
 لم يكن مفردا (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثر منها في دوام الاحرام ورفع الرجل صوتها ولفظها ليك اللهم
 ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص
 بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة)
 وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذى في زيادة الروضة وشرح المذهب ان المبيت بمزدلفة
 واجب (و) الخامس (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلح ما خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام
 ويسر بالقراءة فيها تبار أو يحجر بها ليلا وإذا لم يصلح ما خلف المقام في الحجر والافنى المسجد والافنى أى موضع
 شاه من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمنى) هذا ما صححه الرافعي لكن صحيح النووي في زيادة الروضة
 الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لسفرا كان أو لا طويلا كان السفر
 أو قصر أو ما ذكره المصنف من سنن قول مرحوح لكن الاظهر وجوبه (ويجوز الدار جل) حتما كفى شرح
 المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (وبابس)

والراحلة وتخلية الطريق
 وامكان المسير واركان
 الحج أربعة الاحرام
 مع النية والوقوف بعرفة
 والطواف بالبيت والسعى
 بين الصفا والمروة واركان
 العمرة ثلاثة الاحرام
 والطواف والسعى والحلق
 أو التقصير في أحد القولين
 وواجبات الحج غير الأركان
 ثلاثة أشياء الاحرام من المقات
 ورمى الجمار الثلاث والحلق
 وسنن الحج سبع الافراد وهو
 تقديم الحج على العمرة والتلبية
 وطواف القدوم والمبيت
 بمزدلفة وركعتا الطواف
 والمبيت بمنى وطواف الوداع
 وتباعد الرجل عند الاحرام
 عن الخيط وبابس

زارا و داء أبيضين) جديدين والاقتطعين

فصل في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كبند في جميع يده (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعمامة وطين فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكأنه ماسه في ماء واستغلاله بعمل وان مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يأتى ستر جميع الرأس الا به ولها ان تستل على وجهها أو بامتصاصها بغيره بخشية وتحوها والخمى كما قاله القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر وليس الخيط وأما الفدية فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أو رأسه لم يجب الفدية للشك وان سترها وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذى فى شرح المذهب أنه مكروه وكذا حلك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو تقفه أو إراقه والمراد بالتهبأى طريق كان ولوناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازاله المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصد اجبا بقصد منه رأى حجة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بأن يلقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في يده تظاهرة أو باطنه كما كاه الطيب ولا فرق في مستعمل الطيبين كونه زحلا أو امرأة أخذته كان أولا وخرج بقصد اما لو ألفت عليه الرج طيبا أو أكره على استعماله أو جهل تحريمه أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجعل الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى المأكول أو ما فى أصله ما كؤل من وحش وطيرو يحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره ورشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم ان يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في حرم أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج كلس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتى بينها والجامع المذكور تقسده بالعمرة المفردة أما التى فى ضمن حج في قرآن فهي تابعة له صحفة فساد أو أما الجامع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد (الاعقد النكاح فانه لا ينعقد ولا يفسد الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تقسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النكاح من حج أو عمرة بان يأتى ببقية أعماله (ومن) أى والجامع الذى (فاته الوقوف بغرفة) بعذر أو غيره (تحلل) حتما (بعمل عمرة) فبأن يطواف وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فورا فرضا كان نسكه أو نفلا وانما يجب القضاء في قواف لم يشأ عن حصر فان أحصر شخص وحسب كان له طريق غير الذى وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وان علم القواف فان مات لم يقض عنه في الاصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركعا) بما يتوقف عليه الحج (لم يحل من أحرامه حتى يأتى به) ولا يحل ذلك الركن بدم (ومن ترك واجبا) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتى بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتر كهاتين) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة

فصل في أنواع النماء الواجبة في الاحرام بترك واجب أو فعل حرام (والنماء الواجبة في الاحرام خمسة أشياء
حدها الدم الواجب بترك نسك) أي ترك ما مأمور به كترك الاحرام من الميقات (وهو) أي هذا الدم (على
القريب) فيجب أولاً ترك المأمور به (شاة) تجزئ في الاضحية (فإن لم يجد) ها صلاً أو وجدها زيادة على ثمن
ثلاثها (تضام عشرة أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذي الحجة وسابعة وثامنة (و) صيام
سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صومها في أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها كافي
لحرره ولو لم يصم الثلاثة في الحج وجب له صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة مكان
سير إلى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتب موافق لما في الرخصة وأصلها وشرح
هذه لكن الذي في المنهاج تغل الخمر أنه دم ترتب وتعدّل فيجب أولاً شاة فإن عجز عنها اشترى بقيمتها طعماً
تصدق به فإن عجز صام عن كل مديوما (والثاني الدم الواجب بالحلق والترقه) كالطيب والدهن والحلق إما

جميع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على التحير) فيجب اما (شاة) يجزئ في الاضحية (أو صوم
ثلاثة أيام أو التصديق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فراق لكل منهم نصف صاع من طعام يجزئ في الفطرة
(والثالث الدم الواجب بالا حصار فيختل) الحرم بنية التحلل بأن يقصد الخروج من نسكه بالا حصار (ويهدى)
أي يذبح (شاة) حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم
(على التحير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد مما له مثل) والمراد بقتل الصيد ما يقار به في الصورة وذكر
المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين
الحرم وقرائه فيجب في قتل النعامة بدنة وفي بقر الوحش وحاره بقرة وفي الغزال غزوة بقية صور الذي له مثل من
النعم المذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل بدراهم بقيمة يوم الأخراج (واشترى
بقيمتها طعاما) مجزئ في الفطرة (وتصدق به) على مساكين الحرم وقرائه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام
عن كل مديوم) وإن بقي أقل من مدام عنه يوما (وان كان الصيد مما لا مثل له) فيتحير بين أمرين ذكرهما
المصنف في قوله (أخرج بقيمتها طعاما) وتصدق به (أو صام عن كل مديوم) وإن بقي أقل من مدام عنه يوما
(والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كاسبق (وهو) أي هذا
الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنة) وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل (فان لم يجدها بقرة فان لم
يجدها قبيص من الغنم فان لم يجدها قوم البدنة) بدراهم بسعر مكة وقت الوجوب (واشترى بقيمتها طعاما وتصدق
به) على مساكين الحرم وقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجد) طعاما
(صام عن كل مديوم) وأعلم أن الهدى على قسمين أحدهما كل من أحصر وهذا لا يجب بعنه إلى الحرم بل
يذبح في موضع الأحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص بفتح الحرم وذكر
المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام إلا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين
أو فراق (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو
أحرث ثم جن قتل صيدا لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز (قطع شجرة) أي الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة
والصغيرة بشاة كل منهما نصف الاضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت
بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقلعه (والحمل) يضم الميم أي الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق
(سواء) ولم اقترح المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال

﴿ كتاب) أحكام (النروع وغيرهما من المعاملات) ﴿

كقراض وشركة والبيع جمع بيع والبيع لفظة مقابلة شئ بشئ قد دخل ما ليس بمال كخمر وأبشر عافا حسن
ما قيل في تعريفه انه غمليك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو غمليك منفعة مباحة على التأيد بن مال فخرج
بمعاوضة القرض وباذن شرعي الر باودخل في منفعة غمليك حق المناء وخرج بمن الاجرة في الاجارة فانها لا تسمى
غمنا (البيع ثلاثه اشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (فجائز) اذا وجد الشروط من كون المبيع
ظاهرًا منتفعًا به مقدورًا على تسليمه للعاقدة عليه ولا يلا ولا بد في البيع من ايجاب وقبول فالاول كقول البائع او
القائم مقامه بعتك ولم تكن كذلك والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وغمليكت ونحوهما (و) الثاني من
الاشياء (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (فجائز اذا وجددت) فيه (الصفة على ما وصف به) من
صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشهد) للتعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد
بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد بشر قوله لم تشهد بانها ان شوهت ثم غابت عند العقد انه يجوز ولكن محل
هذا في عين لا تنفرد بالافي المدة المتخلية بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل ظاهر منتفع به مملوك) وصرح
المصنف بفهم هذه الاشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة كخمر ودهن متنجس ونحوهما عما

لا اذك. تطهره (ولا) رسم (مالا منفعته) كعقر بوزل. وسسم لا نفع

فصل في الرأيا الف مقصورة لغة الزيادة وشرا مقابلته عوضاً يخرج مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والرأيا) حرام وإنما يكون (في الذهب والفضة) (في الطعومات) وهي ما قصدت بالاطعم أقبانياً أو تفكها أو تدأوا ولا يجوز الرأيا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة

وهو على التخيير شاة أو صوم
ثلاثة أيام أو التصدق بثلاثة
أصع على ستة مما كان
والبالث الدم الواجب
بالاحصار فيتحلل ويهدى
شاة والرابع الدم الواجب
بقتل الصيد وهو على التخيير
ان كان الصيد مما له مثل
أخرج المثل من النعم أو قومه
راشترى بقيمته طعاما وتصدق
به أو صام عن كل مديوم
وان كان الصيد مما لا مثل له
أخرج بقيمته طعاما أو صام عن
كل مديوم والخامس الدم
الواجب بالوطء وهو على
الترتيب بدنة فان لم يجد ما
فبقرة فان لم يجد ما فسيبع
من النعم فان لم يجد ما فقوم
البدنة واشترى بقيمتها طعاما
وتصدق به فان لم يجد صام
عن كل مديوم ولا يجزئه
الهدى ولا الاطعام الا
الحرم ويجزئه ان يصوم حيث
شاء ولا يجوز قتل صيد
الحرم ولا قطع شجرة والحمل
والحرم في ذلك سواء

كتاب البيوع وغيرها
من المعاملات

البيوع ثلاثة أشياء يبيع
عين مشاهدة فجائز ويبع
شيء موصوف في النمة فجائز
اذا وجدت الصفة على
ما وصف به ويبع عين غائبة
لم تشهد فلا يجوز ويصح
بيع كل طاهر منقطع به مملوك
ولا يصح بيع عين نجسة ولا
ملا منقطع فيه

فصل في ما رآه في الذهب
والفضة والمطعومات ولا
يجوز بيع الذهب بالذهب
ولا الفضة

كذلك) أى بالنقصة مضروبين كانا أو غير مضروبين (الامتثال) أى متلائم فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلا وقوله (نقدا) أى حالا لا يمسد فلو بيع شيء من ذلك، فوجلا لم يصح (ولا) يصح (بيع ما يتبعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا) يجوز (بيع اللحم بالامون) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كوله كبيع لحم بقرة بشاة (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفريق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بغيره الامتثال نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفريق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفريق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه فبطل لا يفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

فقال (في أحكام الخيار) والمتبايعان بالخيار (بين امضاء البيع وفسخه أى ثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفاً أى ينقطع خيار المجلس اما يتفرق المتبايعان بينهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما زوم العقد ولم يختارا الآخر فزوم راسط حتى يحق له الخيار وبقي الحق الآخر (ولهما) أى المتبايعان وكذا لا أحدهما إذا وافقه الآخر (ان يشترط الخيار) في أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من المقدل من التفرق فلوزاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشروطة بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) وجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصا فيوت به عرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإماقه (فالمشتري رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن شرط القطع (الابعد بدو) أى ظهور صلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهاء حالها الى ما يقصد منها غالبا كملادة قصب وجوزة رمان ولين تين وفيما يتلون بأن يأخذ في حرة أو سودا أو صفرة كالعنب والاحاص والمخ أم قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لأن صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بالشرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الاخضر في الارض الا بشرط قطعه أو قلعه فان بيع الزرع مع الارض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو زرعاً لم يدر صلاحه لم يسقيه قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الربا بحسنه رطبا) يسكون الطاء المهمل وأشار بذلك الى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الا للين) أى فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تحميمه وأما حق المصنف اللين فنسب الحليب والرائب والخمض والحامض والميعار في اللين التكميل حتى يصح بيع الرائب بالحامض كالأوان تغاونا وزنا

فصل في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرعا يمتنع شي موصوف في الذمة ولا يصح الا بايجاب وقبول (ويصح السلم حالاً أو مؤجلاً) فان أطلق السلم انعقد حالاً في الاصح وانما يصح السلم (فيما) أي في شيء (تكمال فيه حسن شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث يتفق بالصفة الجمالية فيه ولا يكون ذكر الاوصاف على وجهه يؤدي لفزة الوجود في المسلم فيه كقوله كذا وكذا جارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً مختلطاً به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضبط كهرينة ومجموع فان انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كخبز والشرط الثالث مذكور في قوله ولم يندخله النار ل حالته) أي بأن دخلته لطبخ أو شئ فان دخلته النار للتميز كالسبل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (معيناً) بل دينافلو كان معيناً كانت اليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس سلم قطعاً ولا ينسقد أيضاً في الاظهر (و) الخامس (أن لا يكون) (من معين) كاسات اليك هذا الدرهم في باع من هذه البصرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم رقيق مثلاً ونوعه كبركي أو هندي وذ كورته أو أنوثته وسنه تقريباً وقده طولاً أو قصر أو ربعاً ولونه كبيض يصف بياضه بسمرة أو شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم والخيول والبغال والخيول الذكور والانثى والسن اللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانثى والسن ان عرف ويذكر في الثوب

الجنس كقطن أو كان أو خبز أو النوع كقطن عراقى والطول والعرض والغلظ والدقة والصفاقة والرقوة والذمومة
والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم فى الثوب يجعل على الخاتم لا المقصور (و) الثانى (أن يذ كر
قدره بما ينفع الجاهل عنه) أى أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلافى مكيل ووزان فى موز ووزان فى معدود
وذرعا فى مذروع والثالث مذكور فى قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا ذ كر) العاقد (وقت محله) أى
الاجل كشهركذا فلو أجل السلم بقدر وزيم مثلام يصح (و) الرابع (أن يكون) المسلم فيه (موجودا عند
الاستحقاق فى الغالب) أى استحقاق تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجب جده عند الحمل كطرب فى الشتاء لم يصح
(و) الخامس (أن يذ كر موضع قبضه) أى محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح له أو صلح له ولكن لجهة الى موضع
التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر أو بالز وية له (و) السابع (أن يتقابضا) أى المسلم
والمسلم اليه فى مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف
تفرق الصفة والمعتبر القبض الحقيقى فلو أجل المسلم برأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المال عليه
فى المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله
فصل فى أحكام الرهن * وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين ماله وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء
ولا يصح الرهن الا بايجاب وقبول ونسب كل من الراهن والمرتهن أن يكون مطلق التصرف وذ كر المصنف
ضابط المرهون فى قوله (وكل ما جاز بيعه جاز رهنه فى الديون اذا استقر ثبوتها فى النمة) واحترز المصنف بالديون
عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كعين مفعوبة ومستعارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحترز باستقر عن
الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه) أى المرتهن فان
قبض العين المرهونة مما يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على الامانة
(و) حيثئذ لا يضمن المرتهن الا بالتعدى) فيه ولا يسقط بتلفه شئ من الدين ولو ادعى تلفه ولم ذ كر سببا خلفه
صدق بيمينه فان ذ كر سببا ظاهر لم يقبل الا بيمينه ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه (واذ
قبض) المرتهن (بعض الحق) الذى على الراهن (لم يخرج) أى لم ينفك (شئ من الرهن حتى يقضى جميعه) أى الحق
الذى على الراهن

فصل في حبر السفيه والفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفذ من السفيه وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الأشخاص (الصبي والمجنون والسفيه) وفسر المصنف بقوله (المبذر لماله) أي يصرفه في غير مصارفه (والفلس) وهو لغة من صار ماله فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي ارتكبه الديون) ولا يفي ماله بدينه أو ديونه (والمرضى) المخوف عليه من مرضه والحجر عليه (فيما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لأجل حق الوارثة هذا لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق تركته جمر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لخلق المسلمين ومنها الحجر على الراهن لخلق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيره هامن التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف الفلاس يصح في ذمته) فلو باع سلعاً لماله أو غيره أو اشترى كلاً منها جاز في ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه نكاح مثلاً أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة الفلوسة فإن اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته صح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فإن أجاز والرائد على الثلث صح والأفلا (وأجاز الورثة) وردهم حال المرض لا يعتبران وإنما يعتبر ذلك (من بعده) أي من بعده موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قتلما أجزت لطي أن المال قليل وقد بان خلافه صدق بميمته (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه) إذا عتق وإن أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك إلا أن

فصل في الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الأقرار) أي أقرار المدعى عليه به (في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى إليها) أي الأموال لم يكن ثبت له على شخص قصاص قصاصاً عليه على مال بلفظ الصلح فإنه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان أبراء ومعاوضة فالأبراء)

كذلك الامتثالاً نقداً ولا
بيعاً ما ابتاعه حتى يقبضه
ولا يبيع المحرم بالحيوان
ويجوز بيع الذهب بالفضة
متفاضلاً نقداً وكذلك
المطهومات لا يجوز بيع
الجنس منها بجنس الامتثالاً
نقداً ويجوز بيع الجنس
منها بغيره متفاضلاً نقداً ولا
يجوز بيع الغرر
فصل في المتبايعان بالخمار
ما لم يتفرقا ولهما أن يشترطا
الخمار الى ثلاثة أيام واذا وجد
بالبيع عيب فلا يشتري رده
ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً
الا بعد بدو صلاحها ولا
بيع ما فيه الربا بجنس رطباً
الا اللبن

فصل في وضع السلم
حالا ورجلا فيما تكامل
فيه خمس شرائط أن يكون
مضبوطا بالصفة وأن يكون
جنسا لم يختلط به غيره ولم
تدخله النار لاحتوائه وأن لا
يكون ممينا ولا من معيين
ثم لصحة السلم فيه ثمانية
شرائط وهو أن يصفه بعد
ذكر جنسه ونوعه بالصفات
التي يختلف بها الجنس

(continued)

صلحه (اقتضاه من حقه) أي دينه (على بعضه) فإذا صلحه من الألف الذي له في ذمة شخص على نفسه من حقه فكذا قال له أعطني خمسمائة وأرأتك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعلقه) أي تعليق الصلح بمعنى الإبراء (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر قد صلحتك (والمعاوضة) أي صلحتها (عدوله عن حقه إلى غيره) كان ادعي عليه داراً أو شقة منها أو أقله بذلك وصالحه من على معين كقول فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكأنه في المثال المذكور باع الدار بالتوب وحيث فشت في المصالح عليه أحكام البيع كالدفع بالعب ومفع التصرف قبل القبض ولو صلحه على بعض العين المدعاة فهبة منه لبعضها المتروك منها فثبت في هذه الهبة أحكامها التي تدكر في بابها وبسعى هذا الصلح الخطيئة ولا يصح بلفظ البيع لبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (ر وشنا) ويسمى أيضاً بالخياض وهو أخرج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضاً بالشارع (بجيت لا يتضرر المار به ولا يجوز) أي الر وشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطويل منتصباً واعتبر المار ودي أن يكون على رأسه الحولة الغالبة وان كان الطريق النافذ من فرسان وقوافل فليس رفع الر وشن بحيث يمر تحته الحمل على البعير مع أخشاب المطلة الكائنة فوق الحمل أما الذي يمنع من اشراع الر وشن والسباط وان جازله المرو في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الر وشن (في الحرب المشترك) الأباذن الشركة (في الحرب والمراد بهم من نفذ بداره منهم إلى الحرب وليس المراد منهم من لاصقه منهم جداره بالانقود باب البه وكل من الشركة يستحق الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الحرب المشترك ولا يجوز تأخير) أي الباب (الأباذن الشركة) فثبت منعه من تأخيرها وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بحال صلح

فصل في الحولة بفتح الحاء وحكى كسر هاء وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعاً نقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه (وشرائط الحولة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحولة على من لا دين عليه (و الثاني) (قبول المحتال) وهو مستحق الدين على المحيل (و الثالث) (كون الحق) المحال به (مستقراً في الذمة) والتقدير بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي لكن النووي استدرك عليه في الروضة وحيث قاله غير في دين الحولة أن يكون لازماً أو يؤول إلى الزوم (و الرابع) (اتفاقهما) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والصحة والتكسیر (وتبرأها) أي الحولة (ذمة المحيل) أي عن دين المحتال ويرأى أيضاً المحال عليه عن دين المحيل ويحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه حتى لو تعدد أخذ من المحال عليه بنفس أو محمد لدين ونحوهما لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحولة وجهله المحتال فلا رجوع له أيضاً على المحيل

فصل في الضمان وهو مصدر ضمانت الشيء ضماناً إذا كفلته وشرعاً التزاماً في ذمة الغير من المال وشرط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة إذا علم قدرها) والتقدير بالمستقرة بشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل النحول فانه حيث تدفع مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي إلا كون الدين ثابتاً لازماً لم يخرج بقوله إذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها كإسائي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطلبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (إذا كان الضمان على ما بينا) ساقط في أكثر نسخ المتن (وإذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه) بالشرط المذكور في قوله (إذا كان الضمان والقضاء) أي كل منهما (بأذنه) أي المضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقاً إذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بيع فلاناً كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان) مالم يجز (كضمان مائة تحب على ز يفي المستقبل) (الأدرك المبيع) أي ضمان ذلك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً ونضمن للمائع المبيع إن خرج الثمن مستحقاً

فصل في ضمان غير المال من الأبدان ويسمى كفالة الوجه أيضاً وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به) أي يدينه (حق لا دمي) كقصاص وحد قذف وخرج بحق الآدمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة يدين من عليه حق الله تعالى كحدسرق وحدنحر وحدناو يبرأ الكفيل بتسليم المكفول يدينه

اقتضاه من حقه على بعضه ولا يجوز تعليقه على شرط والمعاوضة عدوله عن حقه إلى غيره ويجوز عليه حكم البيع ويجوز للانسان أن يشرع في طريق نافذ بحيث لا يتضرر المار به ولا يجوز في الحرب المشترك الأباذن الشركة ويجوز تقديم الباب في الحرب المشترك ولا يجوز تأخير الأباذن الشركة

فصل وشرائط الحولة أربعة رضا المحيل وقبول المحتال وكون الحق مستقراً في الذمة واتفاق ما في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس والنوع والحلول والتأجيل وتبرأها فذمة المحيل

فصل وهو يصح ضمان الديون المستقرة في الذمة إذا علم قدرها ولصاحب الحق مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه إذا كان الضمان على ما بينا وإذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه إذا كان الضمان والقضاء بآذنه ولا يصح ضمان المجهول ولا مالم يجز الأدرك المبيع

فصل والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به حق لا دمي

في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه وأما مع وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل

فصل في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرعاً ثبوت الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنين فأكثر (والشركة خمس شرائط) الأولى (أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم والنانير) وأب كانا معشوشين واستمر رواجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلي وسبائك وتكون الشركة أيضاً على المشلى كالخطة لا تقوم كالغرض من الثياب ونحوها (و الثاني) (أن يتفق في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح وكسرة ولا في حنطة بيضاء وجرأ (و الثالث) (أن يخطأ المالكين) بحيث لا يتميزان (و الرابع) (أن يأذن كل واحد منهما) أي الشريكين (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما شيئاً ولا يغير بقدر البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر بالمال المشترك إلا بأذن فان فعل أحد الشريكين ما نهى عنه لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً بقرق الصفقة (و الخامس) (أن يكون الربح والخسران على قدر المالين) سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتا فيه فان شرط التساوي في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و حيث تدفع لكل واحد منهما) أي الشريكين (فرضهما متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفرضهما (ومتى مات أحدهما) أو جن أو أغنى عليه (بطلت) تلك الشركة

فصل في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئاً له فعله بما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الإيضاء وذكر المصنف صاحب الوكالة في قوله (وكل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه غيره (أو يتوكل فيه) عن غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون موكل ولا وكيلاً بشرط الموكل فيه أن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية إلا الحيم وتفرق قال كتمتلا وأن ملكه الموكل فلو وكل شخصاً في بيع عبد سبيلك أو في طلاق امرأة سبيلكها بطل (والوكالة عقد جائز) من الطرفين (و حيث تدفع لكل منهما) أي الموكل والوكيل (فرضهما متى شاء) وتنفسخ الوكالة (بموت أحدهما) أو جنونه أو أغنامه (والوكيل أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض عنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشتري إلا بالتفريط) أحدها (أن يبيع بمن المثل) لا بدونه ولا يبيع فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب (و الثاني) (أن يكون) بمن المثل (تقديراً) فلا يبيع الوكيل نسبه وان كان قدر بمن المثل والثالث أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان باع بالأغلب منهما فان استويا باع بالانفع للموكل فان استويا تخير ولا يبيع بالفلوس وإن راجت رواج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من نفسه) ولأمن ولده الصغير ولو صرح الموكل بالوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلافاً للفقوى والأصح أنه يبيع لأبيه وإن علا ولا يئنه البالغ وإن سفل أن لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع من ماله جازاً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصاً في خصومة لم يملك الأقرار على الموكل ولا الأبراء من دينه ولا الصلح عنه وقوله (الأباذنه) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل في الأقرار لا يصح

فصل في أحكام الأقرار وهو لغة الإثبات وشرعاً إخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها إخبار بحق للغير على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و الثاني) (حق الآدمي) كحد القذف لشخص (فحق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الأقرار به) كأن يقول من أقر بأن زارت جعت عن هذا الأقرار أو كذبت فيه وبين المقر بأن زارت الرجوع عنه (و حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الأقرار به) وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المسامحة (وتقتصر صحة الأقرار إلى ثلاث شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح أقرار الصبي ولو مزأه أو ولد له (و الثاني) (العقل) فلا يصح أقرار المجنون والغبي على عقله فلا يصح أقراره بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر المقر مطلقاً التصرف وأحرز المصنف جلالاً عن الأقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح من الشخص السفينة (وإذا أقر) الشخص (بجهول) كقوله فلان على شيء (رجع)

(فصل) والشركة خمس شرائط أن تكون على ناض من الدراهم والنانير وأن يتفق في الجنس والنوع وأن يخطأ المالكين وأن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف وأن يكون الربح والخسران على قدر المالين ولكل واحد منهما فرضهما متى شاء ومتى مات أحدهما بطلت

(فصل) وكل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل أو يتوكل فيه والوكالة عقد جائز ولا يملك منها فخصهما متى شاء وتنفسخ بموت أحدهما والوكيل أمين فيما يقبضه وفيما يصرفه ولا يضمن إلا بالتفريط ولا يجوز أن يبيع ويشتري إلا بالتفريط شرط أن يبيع بمن المثل وأن يكون نقداً بنقد البلد ولا يجوز أن يبيع من نفسه ولا يقر على موكله إلا بأذنه

(فصل) والمقر به ضربان حق الله تعالى وحق الآدمي فحق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الأقرار به وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الأقرار به وتقتصر صحة الأقرار إلى ثلاث شرائط البلوغ والعقل والاختيار وأن كان جالاً اعتبر فيه شرط رابع وهو الرشد وإذا أقر بجهول رجح

(وتبطل) الاجارة (تلف العين المستأجرة) كأن دام الدار وموت الدابة المعينة وبطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا قبل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء في الماضي مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعدم مضي مدة اجرة والا فتنسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة اذا سكنت الدابة المؤجرة في النعمة فان المؤجر اذا حضرها وماتت في أثناء المدة فلا تنسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدائها او اعلم ان يد الاجر على العين المؤجرة يد امانه (و) حيثئذ لا ضمان على الاجير الا بعدوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أثقل منه

فصل في أحكام المعاملة وهي بتسليم الجرم ومعناه العفة ما يجعل لشخص على شيء يفعله وشرعا التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين أو مجهول معين أو غير (والمعالة المجازة) من الطرفين طرف الجاعل والمجمل له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما) كقول مطلق التصرف من رد ضلته فله كذا (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

فصل في أحكام الخارية وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبنو من العامل (واذا دفع) شخص (الرجل أرضا ليرعها وشرط له جزا معلوما من ريعها لم يجز) ذلك لكن التوى تعالان المنذر واختار جواز الخارية وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبنو من المالك (وان أكره) أي شخص (أياها) أي أرضا (بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز) أما لو دفع لشخص أرضا لم يحصل كثير أو قليل فساواه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة بتعال الساقاة

فصل في أحكام احياء الموات وهو كإقال الرافعي في المشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (واحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلما) فيسكن له احياء الأرض المذمومة أو أذن له الامام أم لا اللهم الا أن يتعلق بالموات حق كان حي الامام قطعته وأحياءه شخص فلا يملكها الا بأذن الامام في الامس أما الذمي والمعااهد والمستلمين فليس لهم احياء ولو أذن لهم الامام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معمورا وهو الا أن خراب فهو للمالك ان عرف مسلما كان أو ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف فملكه والعمارة اسلامية فهذا المعمور مال ضائع أمره رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظ غنمه وان كان المعمور جاهليا ملك بالاحياء (وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للمحي) ويختلف هذا باختلاف الفرض الذي يقصده المحي فان أراد المحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويط البقعة ببناء محيطها بما يجزئ به عادة ذلك المكان من أجر أو حجر أو قصب

واشترط أيضا سقف بعضها ونصب باب وان أراد المحي احياء الموات بزر ينفذ أو بفيكتي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد احياء الموات بزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الأرض بكتف مستعمل فيها وطم مخفض وترتيب ما لها بشق سابقية من بئر أو حفرة فان كافها الماطر المعتاد لم يفتح لترتيب الماء على الأصح وان أراد المحي احياء الموات بستان فيجمع التراب والتحويط حول أرض البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما شق غيره مطلقا (و) انما لا يجب بذل الماء بثلاثة شرائط (أحدها) أن يفضل عن حاجته أي صاحب الماء فان لم يفضل بذل نفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج اليه غيره) إما لنفسه أو لغيره (هذا اذا كان هناك كلا ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء بزرع غيره ولا لشجره) (و) الثالث (أن يكون) الماء في مقره وهو (عما يستخلف في بئر أو عين) فاذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها البئر ان لم يتضرر صاحب الماء بزرعه أو ماشيته فان تضرر بزرعه ودهانت منه واستحق لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

فصل في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس ما لمعين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقائه عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بالي الله تعالى وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شرائط (أحدها) (أن يكون) الموقوف

وتبطل بتلف العين المستأجرة ولا ضمان على الاجير الا بعدوان

فصل في المعاملة المجازة وهو أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما فاذا ردها استحق ذلك العوض المشروط

فصل واذا دفع إلى رجل أرضا ليرعها وشرط له جزا معلوما من ريعها لم يجز وان أكره اياها بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز

فصل واحياء الموات جائز بشرطين أن تكون المحي مسلما وأن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك مسلم وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للمحي ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط أن يفضل عن حاجته وأن يحتاج اليه غيره لنفسه أو لغيره وان يكون محي يستخلف في بئر أو عين

فصل والوقف جائز بثلاثة شرائط أن يكون

(ما ينتفع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دراهم لغيره ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبود وحبس صغيرين وأما الذي لا يبقى عينه كقطعوم ورجحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيول للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الاول والاخر وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله ولم ير على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الاول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في محذور) بظاه مسألة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة لتعبدوا فهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أولا كالوقف على الاغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة وأن لا يكون معلقا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الاورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فلي أولادهم (أو تسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وأنثاهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكور منهم مثل حظ الانثيين

فصل في أحكام الهبة وهي لغة ما خذوة من هبوب الريح ويحوز ان تكون من هب من نومه اذا استيقظ فكان فاعلها استيقظ للاحسان وهي في الشرع تعليق منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى فخرج بالخير الوصية وبالطلاق التعليك المؤقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة الوصية ولا تصح الهبة الا باليجاب وقبول لفظا وذكرا المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) ولا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هبته الا بحبي حنطة ونحوها فلا يجوز بيعه ما يجوز هبته ما لا يملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبضه الهبة لم تنسخ الهبة فقام وارثه مقامه في القبض والاقباض (واذا قبضها الموهوب به لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا) وان علا (واذا أخرج شخص شيئا) أي دارا مثلا كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) أي اياها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبتي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك قبلي وقبض (كان) ذلك الشيء (للمرء أو للرقب) بلفظ اسم المفعول فيما (ولورثته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

فصل في أحكام اللقطة وهي بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناه ما شرع مال ضائع من مال كسبه سقط أو غفلت ونحوهما (واذا وجد) شخص بالغا كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا (لقطة في موات أو طريق فله أخذها وتركهها) (لكن) (أخذها أولى من تركها ان كان) (الا) أخذها (على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على التقاطها التملك أو حفظ ويزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل يضم القاضي اليسر قريبا عدلا يمنع من احيائها فهاو يزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها بعد تعريضها تلك اللقطة للصبي ان رأى الصلحة في تملكها (واذا أخذها) أي اللقطة (وجب) عليه أن يعرف (في اللقطة عقب أخذها) (سنة أشياء وعاءها) من جلد أو خرقه مثلا (وعفاصها) هو معنى الوعاء (ووكاءها) بالمد وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدها وزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) (أن) (يحفظها) حتما (في حرز مثلها) بعد ما ذكر (اذا أراد) الملتقط (تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة على أبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيالة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزم مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقرضها على المالك وان أخذ اللقطة ليمسكها لوجوب عليه تعريفها ولمؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئا صغيرا لا يعرفه سنة بل يعرفه من اقل ان فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبا)

عما ينتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع وأن لا يكون في محذور وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو تسوية أو تفضيل **فصل** وكل ما جاز بيعه جاز هبته ولا تلزم الهبة الا بالقبض واذا قبضها الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا وإذا أخرج شيئا أو أرقبه كان للمعمر أو للرقب ولورثته من بعده **فصل** واذا وجد لقطه في موات أو طريق فله أخذها وتركهها وأخذها أولى من تركها ان كان على ثقة من القيام بها واذا أخذها وجب عليه أن يعرف سنة أشياء وعاءها وعفاصها ووكاءها وجنسها وعددها وزنها ويحفظها في حرز مثلها اذا أراد تملكها عرفها سنة على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبا

كالطعام الرطب فهو غير بين
أكله وغرمه أو يبيعه وحفظ
غنه والثالث ما يبق بعلاج
كل رطب فيفعل ما فيه المصلحة
من بيعه وحفظ غنه أو
تحقيقه وحفظه والرابع
ما يحتاج إلى ثقة كالحيوان
وهو ضربان حيوان لا يمنع
بنفسه فهو غير بين أكله
وغرم غنه أو تركه والتطوع
بالانفاق عليه أو يبيعه وحفظ
غنه وحيوان يمنع بنفسه
فإن وجدته في الصحراء تركه
وإن وجدته في الحضر فهو غير
بين الأشياء الثلاثة فيه

فصل في أحكام اللقيط وهو صبي منبذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ولو لحق بالصبي كما قال
بعضهم المحدثون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقراءة الطريق فأخذه) منها) وترتيبه وكفاله واجبة
على الكفاية فإذا التقطه بعض من هو أهل لحضانه اللقيط سقط الأثم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد أثم الجميع ولو
علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الأصح الأشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط التلقظ بقوله (ولا يقر)
اللقيط (الأيدي أمين) حر مسلم رشيد (فإن وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه لما كمنه) ولا ينق اللقيط
عليه منه إلا بأذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنقته) كأنه (في بيت المال) إن لم يكن له مال عام
كالوقوف على اللقطي

فصل في أحكام الوديعة هي قبلة من ودع إذا ترك وتطلق لغته على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ
وتطلق شرعا على العقد المقضي للاستحقاق (والوديعة أمانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها)
إن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كالمأخوذ وهذا محمول على أصل القبول دون اتلاف
منفعته وحرزه بمانا (ولا يضمن) الوديع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها صور التعدي كترمه كورة في المطولات منها
أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ومنها أن ينقلها من محله أو دار إلى أخرى دونها في الحرز (وقول
المودع) يفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرز مثلها) فإن
لم يفعل ضمن (وإذا طوبى بها) أي الوديع بالوديعة (فلم يجر جهام مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فإن أخرجاها
بعذر لم يضمن

كتاب أحكام الفرائض والوصايا

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفرضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعا اسم نصيب مقدر لمستحقته
والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون
من الرجال) المجمع على أنهم (عشرة) بالاختصار وبالنبط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن
الابن وابن السفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخ والعمران العم وان تباعدوا والزوج والمولى
المعتق) الخ ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الأب والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا
امراة (والوارثات من النساء) المجمع على أنهن (سبع) بالاختصار وبالنبط عشرة وعد المصنف السبع في قوله
(الميت وبنت الابن) وإن سفلت (والام والجد) وإن علت (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل
النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة والمولاة الشقيقة ولا يكون الميت في هذه
الصورة إلا رجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) الزوج والزوجة (والابوان) أي الأب
والام (وولد الصلب) ذكر أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامه ولو عبر بالرقيق لكان أولى

بعدمه أو يبيعه وحفظ غنه أو
تحقيقه وحفظه والرابع
ما يحتاج إلى ثقة كالحيوان
وهو ضربان حيوان لا يمنع
بنفسه فهو غير بين أكله
وغرم غنه أو تركه والتطوع
بالانفاق عليه أو يبيعه وحفظ
غنه وحيوان يمنع بنفسه
فإن وجدته في الصحراء تركه
وإن وجدته في الحضر فهو غير
بين الأشياء الثلاثة فيه

فصل في أحكام اللقيط وهو صبي منبذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ولو لحق بالصبي كما قال
بعضهم المحدثون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقراءة الطريق فأخذه) منها) وترتيبه وكفاله واجبة
على الكفاية فإذا التقطه بعض من هو أهل لحضانه اللقيط سقط الأثم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد أثم الجميع ولو
علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الأصح الأشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط التلقظ بقوله (ولا يقر)
اللقيط (الأيدي أمين) حر مسلم رشيد (فإن وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه لما كمنه) ولا ينق اللقيط
عليه منه إلا بأذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنقته) كأنه (في بيت المال) إن لم يكن له مال عام
كالوقوف على اللقطي

فصل في أحكام الوديعة هي قبلة من ودع إذا ترك وتطلق لغته على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ
وتطلق شرعا على العقد المقضي للاستحقاق (والوديعة أمانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها)
إن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كالمأخوذ وهذا محمول على أصل القبول دون اتلاف
منفعته وحرزه بمانا (ولا يضمن) الوديع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها صور التعدي كترمه كورة في المطولات منها
أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ومنها أن ينقلها من محله أو دار إلى أخرى دونها في الحرز (وقول
المودع) يفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرز مثلها) فإن
لم يفعل ضمن (وإذا طوبى بها) أي الوديع بالوديعة (فلم يجر جهام مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فإن أخرجاها
بعذر لم يضمن

كتاب أحكام الفرائض والوصايا

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفرضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعا اسم نصيب مقدر لمستحقته
والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون
من الرجال) المجمع على أنهم (عشرة) بالاختصار وبالنبط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن
الابن وابن السفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخ والعمران العم وان تباعدوا والزوج والمولى
المعتق) الخ ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الأب والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا
امراة (والوارثات من النساء) المجمع على أنهن (سبع) بالاختصار وبالنبط عشرة وعد المصنف السبع في قوله
(الميت وبنت الابن) وإن سفلت (والام والجد) وإن علت (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل
النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة والمولاة الشقيقة ولا يكون الميت في هذه
الصورة إلا رجلا (ومن لا يسقط) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) الزوج والزوجة (والابوان) أي الأب
والام (وولد الصلب) ذكر أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامه ولو عبر بالرقيق لكان أولى

(والمدبر وأم الولد والكتاب) وأما الذي بعضه خرافات عن مال ملكه بعهده الحر ورثه قريبه الحر وزوجته
ومعتق بعضه (والقائل) لا يرث من قتله سواء كان قتله مضمو أم لا (والمرد) ومثله الزنديق وهو من يخفى الكفر
ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهما
كيهودي ونصراني ولا يرث حر من ذمي وعكسه والمرد لا يرث من مرد ولا من مسلم ولا من كافر (وأقرب
العصبات) وفي بعض النسخ والعصبة وأريد بها من ليس له حال تعصبه بهم مقدر من المجمع على ثورتهم
وسبق بيانهم وأما اعتبار السهم حال التعصب لسدخ الأب والجد فان لكل منهما سهم مامقدرا في غير التعصيب ثم
عدا المصنف الاقرب في قوله (الابن ثم ابنته ثم الاب ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم الاب ثم الام ثم الاخ للاب والام
ثم ابن الاخ للاب) الخ وقوله (ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنته) أي يقدم العم للابوين ثم ثم للاب ثم بنو العم كذلك ثم
يقدم عم الاب من الابوين ثم ثم من الاب ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الابوين ثم ثم من الاب وهكذا (فإذا عدت
العصبات) من النسب والميت عشيق (فالمدبر المعتق) يرث بالعضوية ذكر أو أنثى فإن لم يوجد للميت
عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء قاله لبيت المال

فصل في الفروض المقررة وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا
ينقص منها إلا لعرض كالولد والسنة هي (النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس) وقد يعز
الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل ونصف كل (فالنصف فرض خمسة البنات
وبنت الابن) إذا انفرد كل منها عن ذكر بعصبا (والاخذ من الاب والام والاخذ من الاب) إذا انفرد كل
منها عن ذكر بعصبا (والزوجة إذا لم يكن معها ولد) ذكر أو أنثى ولا ولد (الزوجة) والرابع فرض اثنتين الزوج مع
الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والرابع فرض اثنتين الزوج مع
مع عدم الولد أو ولد الابن) والاخص في الزوجة حذف التاء ولكن الثبات في الفرائض حسن للتميز (والثلثان فرض
فرض الزوجة) والرابع فرض (والزوجة) والرابع فرض (والزوجة) والرابع فرض (والزوجة) والرابع فرض (والزوجة)
أربعة البنات) فأكثر (وبنت الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنت الابن (والاخذ من الاب والام) فأكثر
(والاخذ من الاب) فأكثر وهذا عند الفراد كل منها عن أخوتها فإن كان معهن ذكر فقد يرثن على الثلثين
كما لو كن عشرة والذكر واحد فلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبنتين مع ابنتين
(والثلث فرض اثنتين الام إذا لم يتحبب) وهذا إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو اثنتان من أخوة وأخوات سواء كن
أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي الثلث (للثنتين فصاعدا من الأخوة والأخوات من ولد الام) ذكر أو أنثى أو أنثا
أو ختاني أو البعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من
الأخوة والأخوات) ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس
(للمتعة عند عدم الام) وللمتدين والثلث (ولبنت الابن مع بنت الصلب) لتكملة الثلثين (وهو) أي السدس
(للاخذ من الاب مع الاخت من الاب والام) لتكملة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الاب مع الولد أو ولد
الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا أو ابنة بنت النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصبا
(وفرض الجد) الوارث (عند عدم الاب) وقد يفرض لجد السدس أيضا مع الأخوة كما لو كان معه ذوفرض وكان
سدس المال خيرا له من المقامعة ومن ثلث الباقي كبنتين وجدو ثلاثة أخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد
من ولد الام) ذكر أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قرين أو بعدن (تالام) فقط (و) تسقط الاجداد بالاب
وتسقط ولد الام) أي الاخ للام (مع) وجود (أربعة الولد) ذكر أو أنثى (و) (مع) ولد الابن (كذلك) (و) مع
(الاب والجد) وان علا (وتسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الاب) ويسقط ولد
(الاب) بأربعة (بهنولاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالاخذ للاب والام وأربعة يعصوب أخوانهم) أي
الاناث لذكر مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والاخذ من الاب والام والاخذ من الاب) أما الاخ من الام فلا
يعصب أخوته بل لهما الثلث (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى
المعتق) وأما انفراد عن أخواتهم لأنهم عصبة وارثون وأخواتهم من ذوى الارحام لا يرثون

فصل في أحكام الوصية وسبق معناها لغة وشراعا واثل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوما وموجودا (و) حيث لا يجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كالثلث في الضرع (و) بالموجود والمعدوم كالوصية بهذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصي (فإن زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فإن أجازوا فاجازتهم تفيد للوصية بالزائد دون زده بطلت في الزائد (ولا يجوز الوصية لوارث إلا أن يحبسها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكروا المصنف شرط الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ ويجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي يختار خروا كان كافرا أو مجنونا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومعنى عليه وصي ومكره وذكروا شرط الموصي له إذا كان معينا في قوله (لكل مملوك) أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير ومجنون وحمل موجود عند الوصية بأن يتفصل لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية وخرج بعين ما إذا كان الموصي له جهة عامة فإن الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر لتعبد فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للزوجة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله في سبيل الرأى كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الإيصال بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال (إلى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والباوغ والعقل والحرية والأمانة) واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح الإيصال لأحد من ذكر لكن الأصح جواز وصية ذي ذمى عدل في دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا في الموصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه ككبر أو هرم مثلا لا يصح الإيصال إليه وإذا جمعت أم الطفل الشروط المذكورة فهي أولى من غيرها

كتاب أحكام (النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ وما يتعلق به (من الأحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغته على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الأركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج إليه) يتوقف نفسه للوطء ويحد أهله كهر ونفقة فان فقد الأهلية لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الآن تمنع الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولومذرا أو مبهضا أو مكاتب أو مملوكة بصفته أن يجمع (بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحرامة) لغيره (الابن شريطين عدم صداق الحرمة) أو فقد الحرمة وعدم رضاهما (وخوف العنت) أي الزنا مدة فقد الحرمة وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كتابية تصح للاستمتاع والثاني اسلام الامه التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كتابية وإذا نكح الحرامة بالشروط المذكورة ثم أسير ونكح حرة لم يفسخ نكاح الامه (ونظر الرجل إلى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخا حرا عاجزا عن الوطء (إلى أجنبية لغير حاجة) إلى نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أي الرجل (إلى زوجته وأمه فيجوز أن ينظر) من كل منهما (إلى ما عدا الفرج منها) أما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والأصح جواز النظر إلى الفرج لكن مع الكراهة (والثالث نظره إلى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أمته الزوجة فيجوز) أن ينظر (فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) إلى الأجنبية (لأجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر (إلى الوجه والكفين) منها ظاهر أو باطنا وان لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الامه على جميع النواحي عند قصد خطبتها ينظر من الحرمة (والخامس النظر للداوة فيجوز) نظر الطبيب من الأجنبية (إلى المواضع التي يحتاج إليها) في الداوة حتى مداوة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر لشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته زناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (إلى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة وللمعاملة (والسابع النظر إلى الأمه عند ابتاعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (إلى المواضع التي يحتاج إلى تقليبها) فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها

فصل في ما لا يصح النكاح إلا به (ولا يصح عقد النكاح إلا بولي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر

وهو احتراز عن الاتني لانه لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا إلا بحضور (شاهدي عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويقتصر الولي والشاهدان إلى ستة شرائط) الأول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا إلا فيما يستثنى المصنف بعد (و) الثاني (البلوغ) فلا يكون ولي المرأة صبغرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه أو قطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة والمختني ولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (إلا أنه لا يفتر نكاح الغنمية إلى اسلام الولي ولا) يفتر (نكاح الامه إلى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح وأما العتيق فلا يقدح في الولاية في الأصح (وأولى الولاية) أي أحق الأولياء بالترويج (الأب ثم الجد أبو الأب) ثم أبوه وهكذا ويقدم الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ للاب والام) ولو عبر بالشقيق لكان أخضر (ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام) وان سفل (ثم ابن الأخ للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنه) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فإذا عدت العصبات) من النسب (فالولي المعتق) المذكر (ثم عصماته) على ترتيب الأرب أم المولدة المعتقة إذا كانت حرة فزوج عتيقتها من زوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) زوج عند فقد الأولياء من النسب والولاية ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو زوجي والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (و) يجوز (أن لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي) (أن يعرض لها) بالخطبة (و) ينكحها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع الرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أم المرأة الخطبة عن مواعيد النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضها وتصريحها (والنساء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها ووطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبركر يجوز للاب والجد) عند عدم الأب أصلا أو عدم أمه (أبكارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الإيجاب يكون الزوج حرة غير موطوءة قبلا وان تزوج بكفو فهو مهر مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لوليها (تزوجها) إلا بعد بلوغها واذنها) نطقا لا سكوتا

فصل في المحرمات أي المحرمات نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربعة عشرة (سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت) أما المخالفة من ما ذكرنا شخص ففعل له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت الزنى بهامطا أو عولا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والأخت) شقيقة كانت أولاد أو لام (والخاله) حقة أو بتوسط كخاله الأب أو الام (والعمة) حقة أو بتوسط كعمة الأب (وبنت الأخ) وبنت أولاده من ذكر وأنثى (وبنت الأخت) وبنت أولاده من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا (وانتاتان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والأخت من الرضاع) وأما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليها في الآية والألف السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كما سبقنا في التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهن (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والربهة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الأب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأبید (وواحدة) حرمتها على التأبید (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو منهما بنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضا (بين المرأة وعمتها ولابن المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعد واحد نسبه كما هو مذهبنا بطل نكاحهما أول يجمع بينهما بل نسبه كما هو مذهبنا بطل نكاحهما وان علت السابقة ثم نسبت منع منهما ومن حرم جمعها بنكاح حرم جمعها أيضا في الوطء تلك الميكن وكذا لو كانت أحدهما زوجه والأخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بطريق من الطرق كيدها أو تزويجها وأشار لضابط كلي بقوله (ويحرم من

وشاهدي عدل) ويقتصر الولي والشاهدان إلى ستة شرائط الاسلام والباوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة إلا أنه لا يفتر نكاح الغنمية إلى اسلام الولي ولا نكاح الامه إلى عدالة السيد وأولى الولاية الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام ثم العم الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنه) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فإذا عدت العصبات) من النسب (فالولي المعتق) المذكر (ثم عصماته) على ترتيب الأرب أم المولدة المعتقة إذا كانت حرة فزوج عتيقتها من زوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) زوج عند فقد الأولياء من النسب والولاية ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو زوجي والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (و) يجوز (أن لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي) (أن يعرض لها) بالخطبة (و) ينكحها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع الرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أم المرأة الخطبة عن مواعيد النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضها وتصريحها (والنساء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها ووطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبركر يجوز للاب والجد) عند عدم الأب أصلا أو عدم أمه (أبكارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الإيجاب يكون الزوج حرة غير موطوءة قبلا وان تزوج بكفو فهو مهر مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لوليها (تزوجها) إلا بعد بلوغها واذنها) نطقا لا سكوتا

فصل في المحرمات أي المحرمات نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربعة عشرة (سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت) أما المخالفة من ما ذكرنا شخص ففعل له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت الزنى بهامطا أو عولا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والأخت) شقيقة كانت أولاد أو لام (والخاله) حقة أو بتوسط كخاله الأب أو الام (والعمة) حقة أو بتوسط كعمة الأب (وبنت الأخ) وبنت أولاده من ذكر وأنثى (وبنت الأخت) وبنت أولاده من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا (وانتاتان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والأخت من الرضاع) وأما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليها في الآية والألف السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كما سبقنا في التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهن (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والربهة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالام وزوجة الأب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأبید (وواحدة) حرمتها على التأبید (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو منهما بنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضا (بين المرأة وعمتها ولابن المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعد واحد نسبه كما هو مذهبنا بطل نكاحهما أول يجمع بينهما بل نسبه كما هو مذهبنا بطل نكاحهما وان علت السابقة ثم نسبت منع منهما ومن حرم جمعها بنكاح حرم جمعها أيضا في الوطء تلك الميكن وكذا لو كانت أحدهما زوجه والأخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بطريق من الطرق كيدها أو تزويجها وأشار لضابط كلي بقوله (ويحرم من

وشاهدي عدل) ويقتصر الولي والشاهدان إلى ستة شرائط الاسلام والباوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة إلا أنه لا يفتر نكاح الغنمية إلى اسلام الولي ولا نكاح الامه إلى عدالة السيد وأولى الولاية الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام ثم العم الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنه) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فإذا عدت العصبات) من النسب (فالولي المعتق) المذكر (ثم عصماته) على ترتيب الأرب أم المولدة المعتقة إذا كانت حرة فزوج عتيقتها من زوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) زوج عند فقد الأولياء من النسب والولاية ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو زوجي والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (و) يجوز (أن لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي) (أن يعرض لها) بالخطبة (و) ينكحها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع الرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أم المرأة الخطبة عن مواعيد النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضها وتصريحها (والنساء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها ووطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبركر يجوز للاب والجد) عند عدم الأب أصلا أو عدم أمه (أبكارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الإيجاب يكون الزوج حرة غير موطوءة قبلا وان تزوج بكفو فهو مهر مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لوليها (تزوجها) إلا بعد بلوغها واذنها) نطقا لا سكوتا

الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق ان الذي يحرم من النسب سبع فحرم بالرضاع تلك السبع أيضا ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو قطع قبل العلاج أو لا فخرج الاغنياء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا للتولي (و) ثانيها (بوجود الخدام) بذال معجبة وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر (و) الثالث (بوجود البرص) وهو يماض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغبر الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع (بوجود الرق) وهو انسداد محل الجماع بالحلم (و) الخامس (بوجود القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم وما عدا هذه العيوب كالجنون والصنان لا يثبت به الخيار (و) السادسة (بوجود البهق) وهو قطع الذكركه أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فكثر فلا خيار (و) وجود (الغنة) وهي بضم العين عجز الزوج عن الوطء في القبل لتسقوط القوة الناشئة بضعف قلبه أو آفته ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها الى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه

فصل في أحكام الصداق وهو يقع الصاد أقصع من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعا اسم لما واجب على الرجل بنسكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في عقد النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكنى تسمية أي شيء كان ولكن يسقط النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصا أو بشرقوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسلم) في عقد النكاح مهر (مع العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها الوليهاز وحيي بلا مهر أو على أن لا مهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمي ونفي المهر أو سكت (و) إذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (ثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي بقدره أمارضا الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فحب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثله عادة (وليس لأقل الصداق) حدمعين في القلة (ولا أكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله غنما من عين أو منفعة صح جعله صداقا وسبق أنه يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعليمها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال إحصائها أو حبسها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلو الزوجين بها في الحديدة وإذا قتلت المرأة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الأمة نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها

فصل في الولية على العرس مستحبة والمراد بها طاهر يتخذ العرس وقال الشافعي تصدق الولية على كل دعوة لحادث ضرور وأقلها الكثرة والقل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة لها) أي ولاية العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الا كل منها في الأصح أما الاجابة لغير ولاية العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة واغتلب الدعوة لولاية العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فان أول ثلاثة أيام لم تحب الاجابة في اليوم الثاني بل تسحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر) أي مانع من الاجابة للولية كان يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به بحالته

فصل في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصية شخص زوجتك فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما

الرضاع ما يحرم من النسب وترد المرأة بخمسة عيوب بالجنون والخدم والبرص والرق والقرن ويرد الرجل بخمسة عيوب بالجنون والخدم والبرص والغنة

فصل في استحباب تسمية المهر في النكاح فان لم يسلم مع العقد وجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم أو يدخل بها فبمهر المثل وليس لأقل الصداق ولا أكثره حد ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر

فصل في الولية على العرس مستحبة والمراد بها طاهر يتخذ العرس وقال الشافعي تصدق الولية على كل دعوة لحادث ضرور وأقلها الكثرة والقل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة لها) أي ولاية العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الا كل منها في الأصح أما الاجابة لغير ولاية العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة واغتلب الدعوة لولاية العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فان أول ثلاثة أيام لم تحب الاجابة في اليوم الثاني بل تسحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر) أي مانع من الاجابة للولية كان يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به بحالته

أويبين حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يثبت عندهن أو عندها ما يأثم ولكن يستحب أن لا يمتلئهن من البيت ولا الواحدة أيضا بأن يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يمتلئها كل أربع ليال عن ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فمحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد لا بأزوا أو بالزمان فمن لم يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج ليلا (على غير المقسوم لها الفرجاجة) فان كان الحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيتان طال مكنته قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكنته فان جامع قضى زمن الجماع لأنفس الجماع الآن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصيته زوجات (السفر أقرع بينهن وخرج) أي سافر (بالتق) تخرج لها القرعة ولا يقضى الزوج المسافر للتحقق مدة سفره ذهابا فان وصل مقصده وصار مقبلا بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة إن ساكن المصوبة معه في السفر كما قال الماوردي واللام يقض أمامة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاءها بعد إقامته (وإذا تزوج) الزوج (جديدة خصما) حتما لو كانت أمه وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (بسبع ليال) متواليه (ان كانت) تلك الجديدة (بكر) ولا يقضى للباقيات (و) (خصما) (بثلاث) متواليه (ان كانت) تلك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالي بنوم ليلة عند الجديدة وإلا في مسجد مثلا لم يجب ذلك بل يوفي الجديدة حقها متواليا ويقضى ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجهها بلا ضرب ولا هجر لها كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك وعلى أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الأصح ولا رفعها الى القاضي (فان أبت) بعد الوطء (الا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراسها فلا يضاحها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال في الروضة أنه في الهجر بغير عذر شرعي والا فلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فان أقامت عليه) أي النشوز بشكره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وإن أفضى ضربها الى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها)

فصل في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتح الخاء وهو عارضة بغرض مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور على تسليمه فان كان على عوض مجهول كان خالعا على ثوب غير معين بانت بغير المثل (و) الخلع الصحيح (علاكم به المرأة نفسها ولا رجعة له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابتنكاح جديد) ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق المختلعة بالطلاق) بخلاف الرجعة فيلحقها

فصل في أحكام الطلاق وهو لغة فعل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح ويشترط لنفوذه التكليف والاختيار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أؤدبه الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقك وأنت طالق ومطلقة (والفراق والسراح) كفارتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا المقاداة (ولا يقتصر صريح الطلاق الى النية) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية في حقه ان نوى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالكناية الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق كانت بنية خلية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو في المطولات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة ومن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الحائز والبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يقع) الزوج (الطلاق في طهر غير جامع فيه والبدعة أن يقع) الزوج (الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) ومن أربع الصغيرة (والأيسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آرائه واجب كطلاق المولى ومنه ديب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من لا يهاها والزوج ولا تسحب نفسه بموتها بلا استمتاع بها

فصل في التسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة وإذا أراد السفر أقرع بينهن وخرج بالتق تخرج لها القرعة وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال ان كانت بكر أو ثلاث ان كانت نيبا وإذا خاف نشوز المرأة وعظها فان أبت الا النشوز هجرها فان أقامت عليه هجرها وضربها ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها

فصل في الخلع جائز على عوض معلوم وعلاكم به المرأة نفسها ولا رجعة له عليها الابتنكاح جديد ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ولا يلحق المختلعة بالطلاق

فصل في الطلاق ضربان صريح وكناية فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق والسراح ولا يقتصر صريح الطلاق الى النية والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية والنساء فيه أي الطلاق ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة ومن ذوات الحيض فالسنة أن يقع الطلاق في طهر غير جامعها فيه والبدعة أن يقع الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة ومن أربع الصغيرة والأيسة وهي التي انقطع حيضها والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آرائه واجب كطلاق المولى ومنه ديب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من لا يهاها والزوج ولا تسحب نفسه بموتها بلا استمتاع بها

فصل في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (وملك الزوج الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات) (ملك العبد) عليها (تطليقتين) فقط خرة كانت الزوجة أمة والمبعض والمكاتب والمذكر كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله) أي وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه اتصالاً عرفياً بأن بعدا في العرف كلاهما واحداً بشرط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ اليقين ولا يكتفي بالتلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضاً عدم استغراق المستثنى منه فإن استغرقه كانت طلاق ثلاثاً لا ثلاثاً بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيدة (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تخيراً كقوله لها طلقك ولا تعليقاً كقوله لها ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المعنى عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وقع وصورة كقوله جمع أكره القاضي للمولى بعد مدة الإيلاء على الطلاق وشرط الأكره قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدبه المكره بقبحها بولاءة أو تغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر هاء ب منته أو استغناء عن بخله ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع عما كره عليه فعل ما خوفه به ويحصل الأكره بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو تلف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

فصل في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكي كسر هاء هي لغة المرة من الرجوع وشرعاً الرجعة إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطه الشبهة والظاهر أن استباحة الوطء فيها بعد زوال المانع لا تسمى رجعة (وإذا طلق شخص امرأته واحدة أو اثنتين فله) بغير إذنهما (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ من أفعالها ما تصرف فيها أو الإصح أن قول المرتجع رد ذلك لنكاحي وأمسكت عليه مريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك أو نكحتك كإتيان بشرط المرتجع أن لم يكن محرماً أهلية النكاح بنفسه وحيداً فتصح رجعة السكران لار رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لأن كلا منهما ليس أهلاً للنكاح بنفسه بخلاف السفه والعبد فجهنما صح من غير إذن المولى والسودان توقف ابتداء نكاحهما على إذن المولى والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (نكاحها بعد جدي وتكون معه) بعد العقد (على ما بقي من الطلاق) سواء اتصلت بزوجة غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثاً) ان كان حراً أو طلقته ان كان عبداً قبل الدخول أو بعده (لم تحل له إلا بعد وجوب شرائط) أحدها (انقضاء عدتها) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) تزويجاً صحيحاً (و) الثالث (دخوله) أي الغير (بها وأصابها) بأن يوطئ حشيتها أو قدرها من مقطوعها قبل المرأة لا بد من شرط الانتشار في الذكركون المولج من يمكن جماعه لأطفالاً (و) الرابع (بينوتها) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها)

فصل في أحكام الإيلاء وهو لغة مصدق أي يولي إيلاء إذا حلف وشرعاً حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطء زوجته في قبلها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يطأ زوجته) وطأ (مطلقاً أو مدة) أي وطأ مقيداً بعبدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي الخالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله ان وطئت فانت طالق أو عتدي حر فإذا وطئت طلقت وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئت فنت طالق أو عتق فانه يكون مولى أيضاً (ويؤجل له) أي يهل المولى حينئذ كان أو عبداً في زوجة مطيعة لوطء (ان سألت ذلك أربعة أشهر) وابتداءً في الزوجة من الإيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه المدة (يخسر) المولى (بين الفتيه) بأن يوطئ المولى حشيتها أو قدرها من مقطوعها قبل المرأة (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله على ترك وطئها (والطلاق) للماوف عليها (فان امتنع) الزوج من الفتيه والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقاً واحدة رجعية فان طلق أكثر منها لم يقع فان امتنع من الفتيه فقط أمر الحاكم بالطلاق

فصل في أحكام الطهارة وهو لغة مأخوذ من الطهر وشرعاً تشبيه الزوج وزوجه غير البائن بآتي لم تكن حلالة (والطهارة أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أي) وخض الطهر دون البطن مثلان الطهر موضع

الركوب والزوج حقه كركوب الزوج (فإذا قال لها ذلك) أي أنت على كظهر أي (ولم يتبعه بالطلاق صار عائداً) من زوجته (ولزمته) حيثما (الكفارة) وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) محبة ولو بإسلام أحد أو بها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) (فان لم يجد) المظهر الرقبة المذكورة بأن عجز عنها حساً أو شرعاً (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً يكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تتابع في الأصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أو لم يستطع تتابعهما (فاطعام ستين مسكيناً) أو فقراً (كل مسكين) أو فقيراً (مد) من جنس الحب المخرج من زكاة الفطر وحيثما فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعر لا دقيق وسويق وإذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلها ولو قدر على بعضها كد طعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للطاهر وطؤها) أي زوجته التي طاهر منها (حتى يكفر) بالكفارة المذكورة

فصل في أحكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي المدح وشرعاً كلمات مخصوصة جعلت حجة للظن في قذف من لطم فراشه وألقى العار به (وإذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف) حد القذف (وسبأ) أي أنه يمانون جلدة (الأن يقيم) الرجل القاذف (البينة) بزيادة المقذوفة (أو بلاعن) الزوجة المقذوفة وفي بعض النسخ أو يلتن أي بأمرها كما أومن في حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على المنر في جماعة من الناس) أقلهم أربعة (أشهد بالله أنني لم أصادق في ما رمت به زوجي) (وحتى) الغائبة (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجي هذه وان كان هناك وليتغيبه ذكره في الكلمات فقال (وان هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاعن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بخوفه من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيمارميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (وتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خسة أحكام) أحدها (سقوط الحد) أي حد القذف لللاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب المدعيها) أي حد زناها مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال القرائن) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة طاهر أو باطن وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن أما اللاعنة فلا يستقي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) لللاعنة (على الأبد) فلا يحل للملاعن نكاحها ولا وطؤها مع الكاذب لو كانت أمة واشترها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزمان بعد (ويستقط الحد عن ابان تلتن) أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول في لعانها ان كان الملاعن حاضراً) (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيمارميت به من الزنا) وتكرر اللاعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بخوفه من لعانها عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيمارميت به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر فيبلاعن بأشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف تقول الملاعن أحلف بالله أولفقط الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أود كركل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع العتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً أربع من المرأة مدة يعرف فيها براءة رجها بأقراء وأشهر أو وضع حمل (والعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) (وغير متوفى عنها فالتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حرة (حامل فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى تاتي أو أمين مع امكان نسبه الحمل للبت ولو اختلفت لا كفي بلعان فلو مات صبي لا يولد له من حامل فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل (وان كانت) حائلاً فعدتها أربعة أشهر وعشر (من الايام بلياليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما لم يكن ويكمل المنكر ثلاثين يوماً (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حائلاً فعدتها بوضع الحمل (المسوبة لصاحب العدة) (وان كانت) حائلاً وهي من ذوات أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قمر وهي الاطهار) وان طلقت طاهراً بأن بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائلاً ونفساً انقضت عدتها بالطعن في

سارعا تدلزمته الكفارة والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كل مسكين مد ولا يحل للطاهر وطؤها حتى يكفر

(فصل) وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف إلا أن يقيم البينة أو بلاعن فيقول عند الحاكم في الجامع على المنر في جماعة من الناس أشهد بالله أنني لم أصادق فيما رمت به زوجي فلانة من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس مني أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيمارميت به من الزنا وتقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم وعلى غضب الله ان كان من الصادقين

(فصل) والعتدة على ضربين متوفى عنها وغير متوفى عنها فالتوفى عنها بوضع الحمل فعدتها بوضع الحمل وان كانت حائلاً فعدتها أربعة أشهر وعشر وغير المتوفى عنها ان كانت حائلاً فعدتها

بوضع الحمل وان كانت حائلاً وهي من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قمر وهي الاطهار

حيضه رابعة وما يق من حمضها لا يحسب قرأ (وان كانت) تلك المعتدة (صغيرة) او كبره لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس او كانت صغيرة (او آيسة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان انطبق طلاقها على أول الشهر فان طلق في أثناء شهر فعدته هلالا وان تكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الأشهر وجب عليها العدة بالاقراء او بعد انقضاء الشهر لحسب الاقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء بشرها الزوج في حدود الفرج أم لا (وعدة الامه) الحامل اذا طلقها او طلقها زوجها (بالجل) أي بوضعه بشرط نكته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ماسبق (وبالاقراء ان تعتد بقرآن) والمبعدة والمكاتبه وأم الولد كالامة (وبالشهور وعن الوفاة ان تعتد بشهرين وخمس ليل وعن الطلاق ان تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجحه وأما المصنف فعمله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه جمع من الاصحاب

فصل في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لا يقربها (والنفقة) والكسوة الا ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها ويجب لها النفقة يجب لها بقية المون الا آلة التنظيف (ويجب للماتن السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا) فجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عناز وجهها الاحداد وهو) لغما خوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصدية الزينة كسود أصفر أو أحمر ولباس غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريس ومصبوغ لا يعدل زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم وأما المحرم كالا كحل بالاعمد الذي لا طيب فيه فحرام الا الحاجة كرمه فيرخص فيه للحاجة ومع ذلك تستعمله ليلامة صحتها ان كان دعت ضرورة لاستعماله نهارا او لمرأة ان تحم على غير زوجها من قريب لها أو اجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عناز وجهها والميتة ملازمة البيت) أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفارقة ان لا يقربها وليس لزوجه ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها ولا لها زوج منه وان وصى زوجها (الا الحاجة) فيجوز لها الخروج كأن تخرج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلالا دار جارتها الغزل وحديث ونحوها بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا اذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

فصل في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا تر بص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعديا أو لبراءة زوجها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين أحدهما زوال الفراش وسيأتي في قول الماتن واذا مات سيد أم الولد إلى آخره والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك أمة) بشرأه لا خيار فيه أو بارت أو وصية أو بهية أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجه حرم (عليه) عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأها) كانت من ذوات الحيض بحيضة ولو كانت بكرًا ولو استبرأها باتباعها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وان كانت) الامه (من ذوات الشهور) فعدتها (شهر فقط وان كانت من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) واذا اشترى زوجته حسن له استبرأؤها وأما الامه المزوجة والمعدة اذا اشترىها شخص فلا يجب استبرأؤها الا اذا زالت الزوجية والعدة كن طلق الامه قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حيثئذ (واذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة تكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) أي فيكون استبرأؤها بغير ان كانت من ذوات الشهور والافحيضة ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم اعتقه فلا استبرأ عليها ولو ان تزوج في الحال

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسر هاء وهو لغة اسم الحنث وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوص مخلوق آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكرًا كانت أو نبيا خلية كانت أو مزوجة (واذا أرضعت المرأة لبنا ولو) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان مخلوقا في حياتها (صار الرضيع ولدها بشرط ان أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون الحولين)

بالاهلة وابتدأ وهما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريم (و) الشرط (الثاني أن ترضعه) أي المرصعة (خمس رضعات متفرقات) واحدة جوف الرضيع وضبطهن بالعرف فما قضى بكونه رصعة أو رضعات اعتبر والا فلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع (ويصير زوجها) أي المرصعة (أبالة) أي الرضيع (ويحرم على المرصع) بفتح الصاد (الزوج اليها) أي المرصعة (والى كل من ناسها) أي انتسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرصعة (الزوج اليها) أي الرضيع (وولد) وان سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم يرصعوا معه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقه منه) أي الرضيع كاعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فارجع اليه

فصل في أحكام نفقة الاقارب وهو في بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخير والنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملك الزوجية وذكور المصنف السبب الاول في قوله (ونفقة العمودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين) أي ذكرها كانوا أو انا بالنفقة وفي الدين أو اختلاف واقفه واجبة على أولادهم (فأما الودون) وان علوا فجب نفقتهم بشرطين الفقر (لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب) والزمانة أو الفقر والجنون) هي مصدر زمن أو حل زمانة اذا حصل له آفة فان قدروا على مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وان سفلوا فجب نفقتهم (على الوالدين) بثلاثة شرائط أحدها (الفقر والصغر) فالقوى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانة) فالقوى لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالقوى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق واليهام واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب ادمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فاذا استعمل المالك رقيقه نهارا أو ليلًا وعكسه ويرجحه صيفا وقت القبول ولا يكلف دابته أيضا لا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم (فمدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنده وزوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الاقط في أهل بادية يقتاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منها فان جرت عادة البلد في الادم تزي وشريح وجين ونحوها تبع العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب فجب الاتاق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لم يلحق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر عساره بطول فجر كل يوم (فمد) أي فالواجب عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطول فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فمد) أي فالواجب عليه لزوجه طعام (من طعام من غالب قوت البلد) (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج غلبت زوجته الطعام حيا وعليه طمحه وخبره ويجب لها آكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت من يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذها) بحرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالاتفاق على من يجب الزوج حرة أو أمة تلزمه ان يرضى الزوج بها (وان أعسر بنفقتها) أي المستقبل (فلها) الصبر على عساره ونفق على نفسها من مالها أو يقرض ويصير ما نفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) واذا فسخت حصلت المفازقة وهي فرقة فسح لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسح للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسح النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا

فصل في أحكام الحضنة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الحنط لضم الحضنة الطفل

والثاني ان ترضعه خمس رضعات متفرقات ويصير زوجها أبالة ويحرم على المرصع التزوج اليها والى كل من ناسها ويحرم عليها التزوج الى الرضيع وولده ودون من كان في درجته أو أعلى طبقته منه (فصل) ونفقة العمودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين فأما الودون فجب نفقتهم بشرطين الفقر (لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب) والزمانة أو الفقر والجنون) هي مصدر زمن أو حل زمانة اذا حصل له آفة فان قدروا على مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وان سفلوا فجب نفقتهم (على الوالدين) بثلاثة شرائط أحدها (الفقر والصغر) فالقوى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانة) فالقوى لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالقوى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق واليهام واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب ادمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فاذا استعمل المالك رقيقه نهارا أو ليلًا وعكسه ويرجحه صيفا وقت القبول ولا يكلف دابته أيضا لا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم (فمدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنده وزوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الاقط في أهل بادية يقتاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منها فان جرت عادة البلد في الادم تزي وشريح وجين ونحوها تبع العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب فجب الاتاق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لم يلحق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر عساره بطول فجر كل يوم (فمد) أي فالواجب عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطول فجر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (فمد) أي فالواجب عليه لزوجه طعام (من طعام من غالب قوت البلد) (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج غلبت زوجته الطعام حيا وعليه طمحه وخبره ويجب لها آكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت من يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذها) بحرة أو أمة له أو أمة مستأجرة أو بالاتفاق على من يجب الزوج حرة أو أمة تلزمه ان يرضى الزوج بها (وان أعسر بنفقتها) أي المستقبل (فلها) الصبر على عساره ونفق على نفسها من مالها أو يقرض ويصير ما نفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) واذا فسخت حصلت المفازقة وهي فرقة فسح لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسح للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسح النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا

• (فصل) • وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانتها إلى سبع سنين ثم يخير بين أبيه فأيهما اختار سلم إليه وشراؤها الحضانة سبع العقل والحسنة والدين والنفقة والامانة والاقامة والخلو من زوج فان اختلف شرط منها سقطت

• كتاب الجنائيات •

القتل على ثلاثة أصناف عمد محض وخطأ محض وعمد خطأ فالعمد المحض هو أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً ويقصد قتله بذلك فيجب القود عليه فان عاقب عنه وجبت دية مغلظة حاله في مال القاتل والخطأ المحض أن يرى الشيء فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه بل يجب عليه دية مخففة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين وعمد الخطأ أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً فيموت فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين وشراؤها وجوب القصاص أربعة أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والد المقتول وأن لا يكون المقتول أنقص من القاتل يكفر أو رقيق ويقتل الجماعة بألواحده وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف

إليه وشراؤها حفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تغيره كطفل وكبير مجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانتها) أي تربيته بما يصلحه بتعهده بطعامه وشراؤه وغسل بدنه وثوبه وتعميمه وغير ذلك من مصالحه وموثة الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتعت الزوجة من حضانتها ولدها انتقلت الحضانة لامهاتها وتحت حضانتها الزوجة (إلى) مضى (سبع سنين) وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيما غالباً لكن المداراها هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (يخير) المخير (بين أبيه فأيهما اختار سلم إليه) فان كان في أحد الأبوين نقص كجنون فالحق للأب خروا دام النقص فأنما هو إذا لم يكن الأب موجوداً خير الولدين الجدوالام وكذا يقع التخير بين الام ومن علي حاشية النسب كآخ وعم (وشراؤها الحضانة سبع) أحدها (العقل) فلا حضانة لجنونه أطبق جنونها أو قطع فان قل جنونها كعم في سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك (و) الثاني (الحسنة) فلا حضانة لرقية وان أذن لها سيدتها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضانة لفاسقة ولا بشرط في الحضانة تحقيق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المخير بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد ولو أراد أحدهما سفر حاجة كبيع وتجارة طويلاً كان السفر أو قصيراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منها ولو أراد أحد الأبوين سفر نفقة فالأب أولى من الأم بحضانتها فترعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلواً بالمسير (من زوج) ليس من محارم الطفل فان تكلمت شخصاً من محارمه كعم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالمير فلا تسقط حضانتها بذلك (فان اختلف شرط منها) أي السبعة في الام (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً

• كتاب (أحكام) الجنائيات •

جميع جنابة أعم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرماً (القتل على ثلاثة أصناف) لا رابع لها (عمد محض) وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه القصد (وخطأ محض) وخطأ محض (وخطأ محض) وذكر المصنف تفسيراً له في قوله (فالعمد المحض هو أن يعمد) الجاني (إلى ضربه) أي الشخص (بما) أي بشئ (يقتل غالباً) وفي بعض النسخ في الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) أي الشخص (بذلك) الذي وجبت القود أي القصاص (عليه) أي الجاني وبما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لو جوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فمجرد الحرب والمردف حق المسلم (فان عاقبته) أي عاقب الجاني عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل (دية مغلظة حاله في مال القاتل) وسيد كرم المصنف بيان تغليظها (والخطأ المحض أن يرى الشيء) كصيد (فيصير جلاً لبقته فلا قود عليه) أي إلى الأبد (بل يجب عليه دية مخففة) وسيد كرم المصنف بيان تخفيفها (على العاقلة مؤجلة) عليهم (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى القتي من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كآقاله المتولى وغيره والمراد بالعاقلة عصبه الجاني لأصله وفرعه (وعمد الخطأ أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً) كان ضربه بعضاً خفيفة (فيموت) المضروب (فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيد كرم المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثر أي تسعة لان الجاني عليه يتبع الجنابة فيما أخذ من القاتل (وشراؤها وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشراؤها وجوب القصاص أربع الأول (أن يكون القاتل بالغاً) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا لانا صبي صدق بلا عيب الثاني أن يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن يقطع جنونه فيقتص منه زمن افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعمد شربه فخرج من لم يتعد بان شرب شيئاً طنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص على والد يقتل ولده وان سفل الولد قال ابن كعب ولو حكما كما يقتل والد الولد نقض حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو رقيق) فلا يقتل مسلم بكافر حربياً كان أو ذمياً أو معاهداً ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أنقص من القاتل بكفر أو صغيراً أو طولاً أو قصر مثلاً فلا عبرة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) ان كافأهم وكان قتل كل واحد منهم ولو انفرد كان قاتلاً ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف) التي لتلك

النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكلفاً يشترط في القاطع لطرف كونه مكلفاً وحششفن لا يقتل شخص لا يقطع بطرقه (وشراؤها وجوب القصاص في الأطراف بعد الشرايط المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاستبراء في الاسم الخاص) الطرف المقطوع وبنته المصنف بقوله (اليتيم باليتيم) أي تقطع اليتم من لسان أذن أو يد أو رجل باليتيم من ذلك (واليسرى) عما ذكر (باليسرى) بما ذكر (وحششفن فلا تقطع يتي يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين شال) فلا تقطع يد أو رجل مصحفة بشال وهي التي لا يعمل لها أما الشلاء فتقطع بالصحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبرة إن الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفخ أنواء العروق ولا تسد بالجسم ويشترط مع هذا ان يقع بها مستوفها ولا يطلب أرشاً للشال ثم أشار المصنف إلى قاعدة بقوله (وكل عضو أخذ) أي قطع (من مفصل) كبرق وكوع (فيه القصاص) ولا مفصل له لا قصاص فيه واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارسة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلاً ودائمة تدميه وباضعة تنقطع اللحم ومتلاحة تقوص قيسه ومحمات تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء وضعت أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر وما مومة تبلغ خرطة الدماغ المسماة أم الرأس ودائمة بغين معجمة تخترق تلك الخرطة وتصل إلى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الافى الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة

• فصل • في بيان الدية وهي المال الواجب للجناية على حرق نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لهما (فالمغلظة) بسبب قتل الذكراً الحر المسلم عمداً (مائة من الابل) والمائة مثلية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة (وأربعون حقة) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها وأولادها) والمعنى أن الاربعين حوامل وبنت جملها بقول أهل الخبرة بالابل (والمخففة) بسبب قتل الذكراً الحر المسلم (مائة من الابل) والمائة خمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون) بنت لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة يلدى أو قبيلة يدوى فان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد إلى موضع المؤدى (فان عديمت الابل انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى وان أعوزت الابل انتقل إلى قيمتها هذا ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل في القديم) ينتقل إلى ألف دينار (في حق أهل الذهب) (أو) ينتقل إلى (اثنى عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة (وان غلظت) على القديم (زيديها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثون ثلاثون ديناراً وثلث ديناراً وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الاحرام فلا تغليظ فيه على الأصح والثاني مذكور في قول المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذي القعدة وذو الحجة والحرم وروح والثالث مذكور في قوله (أو قتل) قريناً له (ذرحم محرم) بسكون المهملة فان لم يكن الرحم محرماً كنبت العم فلا تغليظ في قتلها (ودية المرأة) والخمسي المشكل (على النصف من دية الرجل) نساً ورحاً في دية حرة مسلمة في قتل عمداً أو شبه عمد خمسون من الابل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون حقة وأربعون حقة وفي قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حقات وعشر جذاع (ودية اليهودي والنصراني) والمستامن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نساً ورحاً (وأما المجوسى فدية ثلث عشرة دية المسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكبل دية النفس) وسبق أنها مائة من الابل (في قطع) كل من (اليدين والرجلين) فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الابل (في قطع) كل من (اليدين والرجلين) أي في قطع مالا منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير ايضاح فان حصل من قلعهما ايضاح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أليس الاذنين بجناية علم ما فدية (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عي أحول أو أعور أو أعشى (و) في (الحنون الأربعة) في كل جن منهن أربع دية (واللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تلغ وأرت (والشفتين) وفي قطع أحدهما نصف دية (وذهب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفاً لغة العرب (وذهب البصر) أي اذهابه من العينين

وشراؤها وجوب القصاص في الأطراف بعد الشرايط المذكورة اثنان الاشارة في الاسم الخاص اليتم باليتيم واليسرى باليسرى وان لا يكون بأحد الطرفين شال وكل عضو أخذ من مفصل فيه القصاص ولا قصاص في الجروح الا في الموضحة (فصل) والدية على ضربين مغلظة ومخففة فالمغلظة مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون حقة في بطونها وأولادها والمخففة مائة من الابل عشر حقة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض فان عديمت الابل انتقل إلى قيمتها وقيل ينتقل إلى ألف دينار وأثنى عشر ألف درهم وان غلظت يد عليها الثلث وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع إذا قتل في الحرم أو قتل في الأشهر الحرم أو قتل ذرحم محرم ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وأما المجوسى فدية ثلث عشرة دية المسلم وتكمل دية النفس في قطع اليدين والرجلين والاذنين والحنون والأربعة واللسان والشفتين وذهب الكلام وذهب البصر

لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فسرهم
 وعتاقهم بقطعان فإن كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالجوذة في الأصح والرابع مذكور
 في قوله (فإن أخافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفسا (حبسوا) في غير موضعهم
 (وعزروا) أي حبسهم الإمام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قطع الطريق (قبل القدرة) من الإمام (عليه سقط
 عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقطع الطريق وهي تحميم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي
 الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقه بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تتعلق
 بالآدميين كقصاص وحد قذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن قاطع الطريق بتمتبه وهو كذلك
فصل في أحكام الصيال والتلاف البهائم (ومن قصد) بضم أوله (بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه) بأن حال
 عليه شخص يريد قتله أو أخذه ماله أو قل أو وطه حريمه (فقتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل)
 الصائل على ذلك دفعا لصناله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة (وعلى رابك الدابة) سواء كان
 مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمن ما أتلفته دابته) سواء كان الاتلاف بيندها أو رجلاها أو غير
 ذلك ولو بالت أوراثة نظريته فبذلك نفس أو مال فلا ضمان
فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون للإمام العادل ومفرد البغاة باع من البغي وهو الظلم
 (ويقاتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الإمام (بثلاث شرائط) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون
 لهم شوكة بقوة وعدو مطاع فيهم وأن لم يكن المطاع إماما منصوبا بحيث يحتاج الإمام العادل في رددهم لطاعته إلى
 كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفرادا يسهل ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن يخرج جوارح قبضة
 الإمام) العادل ما يترك الاتيادله أو يمنع حق توحيه عليهم سواء كان الحق ماليا أو غيره كحد وقصاص (و) الثالث
 (أن يكون لهم) أي لله فاة (قأويل سائح) أي يحتمل كإعبر به بعض الأصحاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث
 اعتقدوا أن عليا رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا
 يقاتل الإمام البغاة حتى ينعى إليهم رسولا أمينا فطنا يسألهم ما يكرهونه فإن ذكره مظلما في السبب في
 امتناعهم عن طاعته أو ألهما وإن لم يذكر أو شيئا أو أمر وأبعدا من المظلمة على البغي نصحه ثم أعلمهم بالقتال
 (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فإن قتله شخص عاقل لا قصاص عليه في الأصح ولا يطلق أسيرهم وإن كان صبيا
 أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع أسيرهم بخنار ابتاعته للإمام (ولا يغنم مالههم) ويرد
 سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بتفرقهم أو رددهم للطاعة ولا يقتلون بعظم كل ومجنين
 الاضمر ورة فيقاتلون بذلك كأن قاتلوا به أو أطا بوا (ولا يذف على جريحهم) والتذفيف تميم القتل وتجميعه
فصل في أحكام الردة وهي انخس أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعا قطع الإسلام
 بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على وجه الاستهزاء والعناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث
 الصانع (ومن أرتد عن الإسلام) من رجل أو امرأة كن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل
 بحر ما بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجاع كالنكاح والبيع (استتب) وجوب باقي الحال في الأصح
 فيها ما قبل الأصح في الأولى أنه يسن الاستتابة في الثانية أنه يعمل (ثلاثا) أي إلى ثلاثة أيام (فإن تاب) بعوده إلى
 الإسلام بأن يقر بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله أولا ثم رسوله فإن عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح
 المهذب في الكلام على نية الوضوء (والا) أي وإن لم يتب المرتد (قتل) أي قتله الإمام إن كان حربيا ضرب عتقلا
 بأحراق ونحوه فإن قتله غير الإمام عزروا (كان المرتد قتيلا حيا للسيد قتله في الأصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل
 وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع
 التبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

تقطع أيديهم وأرجلهم من
 خلاف فإن أخافوا السيل ولم
 يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا
 وعزروا ومن تاب منهم قبل
 القدرة عليه سقط عنه الحدود
 وأخذ بالحقوق
فصل ومن قصد بأذى
 في نفسه أو ماله أو حريمه قاتل
 عن ذلك وقاتل فلا ضمان
 عليه وعلى رابك الدابة
 ضمان ما أتلفته دابته
فصل وهو يقاتل أهل
 البغي بثلاث شرائط أن يكونوا
 في منعة وأن يخرج جوارح
 قبضة الإمام وأن يكون لهم
 تأويل سائح وأن لا يقتل أسيرهم
 ولا يغنم ماله ولا يذف
 على جريحهم
فصل ومن ارتد عن
 الإسلام استتب ثلاثا
 فإن تاب والقتل ولم يغسل
 ولم يصل عليه ولم يدفن في
 مقابر المسلمين
فصل وتارك الصلاة
 على ضربين أحدهما أن
 يتركها غفرا معتقدا لوجوبها
 فتحكمه حكم المرتد والثاني
 أن يتركها كسلا معتقدا
 لوجوبها فيستتاب فإن
 تاب وصلى والقتل حدا
 وكان حكمه حكم المسلمين

فصل وتارك الصلاة الموهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف
 غير معتقد لوجوبها حكمه (أي التارك لها) حكم المرتد (وسبق في بيان حكمه) والثاني أن يتركها كسلا
 حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة (والا) أي وإن لم
 يتب (قتل حدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين) في الحق في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا

في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

كتاب أحكام الجهاد

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فالكفار حالان أحدهما
 أن يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعله من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين
 والثاني أن يدخل الكفار ببلدهم من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريبا منها فالجهاد فرض عين عليهم فيلزم أهل
 ذلك البلد الدفع للكفار عما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الإسلام) فلا جهاد على
 كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية)
 فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولو مبعوثا ولا مديرا ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على
 امرأة وختن مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على من يضر عرض عنه عن قتال وركوب المشقة
 شديدة كحصى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يد مثلا ولا على من عدم أهبة
 القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسرم الكفار فليضرب بين ضرب) لا تخير فيه للإمام بل (يكون) وفي
 بعض النسخ يدل بكون بصر (رقيقا بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسأؤهم
 ويلحق بعباد كرجالهم والمجانين وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس
 السبي وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والأمام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها
 (القتل) بضرب زينة لا بخنق وتغريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية أموال
 الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بخليعة سبيلهم (و) الرابع (الفدية) إما بالمال أو بالرجال (أي الأسرى من
 المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (يفعل)
 الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي عليه لاحظ حسبهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله وخرج بقولنا
 سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم الإمام بالإسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من
 الكفار (قبل الأسر) أي أسرا الإمام له (أحرز ماله ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكم بأسلامهم تبعاله بخلاف
 البالغين من أولاده فلا يصحهم إسلام أبيهم وإسلام الجد يصح أيضا الولد الصغير وإسلام الكافر لا يصح زوجه
 عن استرقاقها ولو كانت حاملة فإن استرقت انقطع نكاحه في الحال (ويحكم لاصي بالإسلام عند وجود ثلاثة
 أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبو به) فيحكم بأسلامه تبعاله ما وأمن بلغ بمجنونا أو بلغ عاقلا ثم جن فكالصبي
 والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسلمه مسلم) حال كونه الصبي (منفردا عن أبي به) فإن سبي الصبي مع أحد
 أوبه فلا يصح الصبي الساب له ومعنى كونه مع أحد أوبه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن مالهما
 يكون واحدا ولو سباه ذمي وجله إلى دار الإسلام لم يحكم بأسلامه في الأصح بل هو على دين الساب له والسبب الثالث
 مذكور في قوله (أو يوجد) أي الصبي (أقبطا في دار الإسلام) وإن كان فيها أهل ذم فانه يكون مسلما وكذا لو
 وجد في دار كفر وفيها مسلم

فصل في أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلا أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القاتل مسلما
 ذكره أكرأ وأنتى حرا أو عبدا شرطه الإمام له أولا والسلب ثياب القاتل التي عليه والخلف والران وهو خفف بلا
 قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو أسكبه بعنانه والسرير والجام ومقود الدابة
 والسوار والطوق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط والخاتم والنفقة التي معه والجنينة التي تقاد معه وأما يستحق
 القاتل سلب الكافر إذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكفي ركوبه هذا الغرر شر ذلك الكافر فلو قتله وهو
 أسيرا أو نائم أو قتله بعد أن هزم الكفار فلا سلب له وكفاية شر الكافر أن يزيل امتناعه كأن يفتأ عينيه أو يقطع يديه
 أو رجليه والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرعي وشرعا المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال
 وإيجاف خيل وأبل وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المتردين فإنه في لا غنيمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي
 بعد إخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها) من عقار ومنقول (لمن شهد) أي حضر
 (الوقعة) من الغامين بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لنية القتال وقاتل في الأظهر ولا شيء
 لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى للفارس) الحاضر الواقعة وهو من أهل القتال بفارس مهيا للقتال عليه سواء



قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهم له ولا يعطى إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (والراجل) أى القتال على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم إلا من) أى شخص (استكمل فيه خمس شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) والد كورية فإن اختل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم) له أى لمن اختل فيه الشرط أما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو رقياً أو أوتى أو ذمياً أو رخص لغة العطاء القليل وشرعاً شئ دون سهم يعطى للراجل ويحتمل الإمام في قدر الرخص بحسب رأيه فيز يد المقاتل على غيره والا كثر قتالاً على الأقل قتالاً ويحتمل الرخص الأخماس الأربعة في الأظهر والثاني محله أصل الغنمة (ويقسم الخمس) الباقي بعد الأخماس الأربعة (على خمسة أسهم سهم) منه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذى كان له في حياته (ينصرف بعده المصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الخاكين في البلاد أمّا قضاة المسكرين فزقون من الأخماس الأربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسد الثغور وهى المواضع الخوفية من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب وقدم الأهم من المصالح فالأهم (وسهم لذوى القربى) أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه وأهله وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكر والأنثى والغنى والفقر ويفضل الذكر كرمي على مثل حظ الأنثيين (وسهم لليتامى) المسلمين جمع بينهم وهو صغير لا أب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جده أو أخته أو أبوه في الجهاد أو لا ويشترط فقر اليتيم (وسهم للمساكين وسهم لبناء السبل) وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام

فصل في قسم النبي صلى الله عليه وسلم على مسجده والى لغة مأخوذة من لغة أذربايجان استعمال في المال الراجع من الكفار إلى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كفار بلا قتال ولا إيجاب خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة (ويقسم مال النبي صلى الله عليه وسلم على خمس فرق يصرف خمسة) يعنى النبي صلى الله عليه وسلم (على من) أى الخمسة الذين (يصرف عليهم خمس الغنمة) وسبق قريبيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ أخماسه أى النبي صلى الله عليه وسلم (للقائلة) وهم الأجناد الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتبة بعد اتصافهم بالإسلام والتكليف والحرية والصحة فيفريق الإمام عليهم الأخماس الأربعة على قدر حاجاتهم فيجوز عن حال كل من القائلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك وبراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف الفضل عن حاجات المرتبة في مصالح المسلمين من إصلاح الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

فصل في أحكام الجزية وهى لغة اسم لخراج جموع على أهل النعمة سميت بذلك لأنها جرت عن القتل أى كفت عن قتلهم وشرعاً مال يلتزمه كافر بعد تحصيله ويشرط أن يعقدها الإمام أو نائبه لا على جهة التأقت فيقول أقرر سكم بدار الإسلام غير إلحاز أو أدنت في إقامتكم بدار الإسلام على أن تبذلوا الجزية وتنفقوا والحكم الإسلام ولو قال الكافر للإمام ابتداء أقرر بدار الإسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنيته فإن قطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لم يمتد الجزية أو تقطع جنونه كثيراً على ذلك كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه لفت أيام الأفاقه فإن بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضاً والمكاتب والمدبر والمبعض كالرقيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخنثى فإن باتت ذكورية أخذت منه الجزية للسنتين الماضية كما يحسنه النووي في زيادة الرخصة وجرم به في شرح المذهب (و) الخامس (أن يكون) الذى تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهود والنصارى (أو من له شبهة كتاب) وتعقده أيضاً لولا من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككتنا في وقته وكذا تعقده أحد أبويه وثبى والا خر كفى ولا أعلم التمسك بصحف إبراهيم المترلة عليه أو بربور داود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في (الجزية) على كل كافر (دينارى كل حول) ولا حداً كثر الجزية (ويؤخذ) أى يسن للإمام أن يما كس من عقده الجزية وحيث يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران) ومن المفسر أن بعد دينارين استحباً بأن لم يكن كل منهما سفيهاً فإن كان سفيهاً بما كس الإمام والى السفيه والعمرة في المتوسط واليسار با آخر الحول (ويجوز) أى يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلد من بلادهم لادار الإسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلاً) أى إذا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة إن رضوا بهذه الزيادة (ويضمن عقد الجزية) بعد صحتها (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية)

ثلاثة أسهم والراجل سهمين ولا يسهم إلا من استكمل فيه خمس شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية فإن اختل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم ويقسم الخمس على خمسة أسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده المصالح وسهم لذوى القربى وهم بنوه وأهله وبنو المطلب وسهم لليتامى السبل

فصل في قسم مال النبي صلى الله عليه وسلم على خمس فرق يصرف خمسة على من يصرف عليهم خمس الغنمة ويعطى أربعة أخماسها للقائلة وفي مصالح المسلمين

فصل في شرائط وجوب الجزية خمس خصال البلوغ والعقل والحرية والذكورية وأن يكون من أهل الكتاب أو من له شبهة كتاب وأقل الجزية دينار في كل حول ويؤخذ من المتوسط ديناران ومن المفسر أربعة دنانير ويجوز أن يشترط عليهم الضيافة فضلاً عن مقدار الجزية ويضمن عقد الجزية أربعة أشياء

وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور ولا على وجه الإهانة (و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الإسلام) فيضمنون ما يلتفونه على المسلمين من نفس ومال وإن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير) (و) الرابع (أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) أى بأن أو وامن يطلع على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفساً ومالاً وأن كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا لم يمتدفع أهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار) أى بكسر الغين المعجمة وهو تفسير اللباس بأن يخطبوا على ثوبه شيئاً يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكنف والاولى باليهودى الأصفر وبالنصارى الأزرق وبالمجوسى الأسود والآخر وقول المصنف يعرفون بغيره بالنووى أيضاً في الروضة تبعاً لاصحها لكنه في المنهاج قال ويؤمر أى الذى ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب لكن مقتضى كلام الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنار) وهو يرى معصية خبيث غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى بجعلها تحتها (ويعنعون من ركوب الخيل) النفيسة وغيرها ولا يعنعون من ركوب الجمل ولو كانت نفيسة ويعنعون من اسماعهم المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة
والصيد مصدر أطلق هنا على اسم المفعول وهو المصيد (وما) أى والحيوان البرى المأكول الذى (قدر) بضم أوله (على ذكائه) أى ذكاه (قد كانه) تكون (في حلقه) وهو على العنق (وليته) أى يلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيه من تطيب أكل اللحم المذبوح وشرعاً يطلق الحسرة أو الغريز على وجه مخصوص أما الحيوان المأكول البحرى فيحتمل على الصحيح بلاذج (وما) أى والحيوان الذى (لم يقدر) بضم أوله (على ذكائه) كشاة أنسية توحشت أو بهير ذهاب شاردا (قد كانه عقره) بفتح العين عقراً من هزال الروح (حيث قدر عليه) أى في أى موضع كان المقر (وقال الذكاة) وفي بعض النسخ ويستحب في الذكاة (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجاً (و) الثاني (قطع المريء) بفتح ميمه وهو شجر آخر ويجوز تسهيله وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمريء تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكر دفعه واحدة لا في دفعتين فإنه يحرم المذبوح حيث شئ وقتى في شئ من الحلقوم والمريء لم يحتمل المذبوح (و) الثالث والرابع (قطع الودجين) أو أو ودال مفتوحين تنسبه ووج بفتح الدال وكسرهما وهما عرفان في مفتحي العنق يحيطان بالحلقوم (والجزى منها) أى الذى يكتفى في الذكاة (شئان) قطع الحلقوم والمريء فقط ولا ينس قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحتمل (الاضطباد) أى أكل المصايد بكل جارحة معلة من السباع) كالقهد والنمر والكلاب (ومن جوارح الطير) كصقرو وأبازى أى موضع كان خرج السباع والطير والجارحة مشتقة من المرح وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أى الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجارحة معلة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) (و) الثاني أنها (إذا جرت) بضم أوله أى جرها صاحبها (انزجرت) (و) الثالث أنها (إذا قتلت صيداً) تأكل منه شيئاً (و) الرابع (أن يتكرر ذلك منها) أى تتكرر الشرائط الأربعة من الجارحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع في التكرار بعد دبل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فإن عدت) منها (أحدى الشرائط لم يحتمل ما أخذته) الجارحة (الأن يدرك) ما أخذته الجارحة (حيث يفسد كى) فيحل حيث شئ ذكر المصنف آله الذبيح في قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) أى بكل محمد (يجرح) كخيد وخنجر (الأسن والطفر) وباقي العظام فلا تجوز الذكاة كسيفه أو كرم المصنف من تصح منه الذكاة كقوله (وتحتمل ذكاة كل مسلم) بالغ أو يميز بطريق الذبيح (و) ذكاة كل (كافى) يهودى أو نصرانى ويحتمل ذبح مجنون وسكران في الأظهر ويكره ذكاة أعشى (ولا تحتمل ذبيحة مجوسى ولا وثى) ولا نحوهما عن لا كتاب له (وذكاة الجنين) خاصة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لذكاة هذه إن وجد ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (الأن يؤخذ حياً) بحياة مستقرة بعد جرحه من بطن أمه (فيذكى) حيث شئ (وما قطع من) حيوان (جنى فهو ميت لا الشجر) أى المقطوع من حيوان مأكول وفي بعض النسخ الا لشعور المنتفع بها في الفارص والملايس وغيرها

فصل في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل زرة

وان تجرى عليهم أحكام الإسلام وأن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير وان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين ويعرفون بلبس الغيار وشدة الزنار ويعنعون من ركوب الخيل كتاب الصيد والذبايح وما قدر على ذكائه فذكاه في حلقه ولته وما يقدر على ذكائه فذكاه قدر عليه وكال الذكاة أربعة أشياء قطع الحلقوم والمريء والودجين والجزى منها شيئاً أن قطع الحلقوم والمريء ويجوز الاضطباد بكل جارحة معلة من السباع ومن جوارح الطير وشرائط تعليمها أربعة أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا جرت انزجرت وإذا قتلت صيداً تأكل منه شيئاً وأن يتكرر ذلك منها فإن عدت إحدى الشرائط لم يحتمل ما أخذته إلا أن يدرك حياً ففسد كى وتجوز الذكاة بكل ما يجرح الأسن والطفر ولا تحتمل ذبيحة مجوسى ولا وثى وذكاة الجنين بذكاة أمه إلا أن يؤخذ حياً فيؤميت وما قطع من جنى فهو ميت لا الشجر (فصل) وكل حيوان استطابته العرب

وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع بحرمه) فلا يرجع فيه لاستطابته
له (وكل حيوان استحبته العرب) أي عدوه خبيثا (فهو حرام الاما) ورد الشرع بأباحته (فلا يكون حراما) ويحرم
من السباع ماله ناب (أي من قوي يعضد به) على الحيوان كأسد وغر (ويحرم من الطيور ماله مخلب) يكسر
الميم وفتح اللام أي ظفر (قوي يجر حبه) كصقرو باز وشاهين (ويحرم للظفر) وهو من خاف على نفسه الهلاك
من عدم الاكل (في المخصصة) موتا أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقته ولم يجد ما يأكله حلالا (أن
يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أي شيئا (يسد به رقبته) أي بغير وجه (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك
والجراد) لنا (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان
على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبحته وميته سواء والثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية الشرعية والثالث
ما يحل ميتته كالسمك والجراد

فصل في أحكام الاضحية بضم الهمزة في الاشهر وهي اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق
تقر بالآلة تعالى (والاضحية سنة) وكذا على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفي عن جميعهم ولا يجب
الاضحية الا بالنذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو
ماله ستان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله
ستان وطعن في الثالثة (وتجزئ البدنة عن سبعة) اشتر كوا في التضحية بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة)
كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص (واحد) وهي أفضل من مشاركتها في معز وأفضل أنواع الاضحية ابل
ثم يقر ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أي الظاهر
(عورها) وان بقيت الحدقة في الامع (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان عرجها العرج لها عند
اضجاعها التضحية بها بسبب اضطرارها (و) الثالث (الريضة البين مرضها) ولا يضرب سر هذه الامور (و) الرابع
(العجفاء) وهي (التي ذهب نخها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصى) أي المقطوع
الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزئ أيضا فاقد القرن وهي المسماة بالجماء (ولا تجزئ
المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخوفة بلاذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت
الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر وعبرة الزوجة وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت
الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين ١٥ ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس) من آخر
أيام التشريق (وهي الثلاثة المتصلة بعامة الحج) ويستحب عند الذبح خمسة أشياء (أحدها) التسمية فيقول الذابح
باسم الله ولا يكمل بسم الله الرحمن الرحيم فلولم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي بوجه الذابح مذهبها القبلة
ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها نالنا كما قال المناوردي (و) الخامس
(الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أي هذه الاضحية نعمة منك على وتقربت بها اليك
فتقبلها (ولا يأكل كل المضحي شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحمها وأخرها فتلفت لزمه
ضمانه (و) يأكل كل من الاضحية المتطوع بها (ثلاثة على الجديد وأما الثلثان فتقبل بتصديقهما ورجحه النووي
في تصحيح التنبيه وقبل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء وتصديق ثلث على الفقراء من لحمها ولم يرجح النووي في
الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء من الاضحية (أي من
لحمها أو شعرها أو جلدها) ويحرم أيضا جعله أجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الاضحية
المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والافضل التصديق بجميعها الا لقهة أو لقيام ترك المضحي بأكلها فإنه يسأل له
ذلك وإذا أكل البعض وتصديق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصديق ببعض

فصل في أحكام العقيقة وهي لغة اسم للشرع على رأس المولود وشرعا ما سجد كره المصنف بقوله (والعقيقة)
على المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبيحة على المولود يوم سابعه) أي يوم سابع ولادته
ويحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقرب بالتأخير بعده فان تأخرت باليوم سقط
حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فخير في الحق عن نفسه (ويذبح عن الغلام شاتان) ويذبح (عن الجارية

شاة) قال بعضهم وأما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية فلا يثبت ذكره أمر بالتذكار وتعدد العقيقة
بتعدد الاولاد (ويطعم) العاق من العقيقة (الفقراء والمساكين) فيطبخها لحوو ويهدي منها للفقراء والمساكين
ولا يتخذ هادعة ولا يكسر عظمها واعلم ان سن العقيقة وسلامتها من عيب ينقص لحمها ولا كل منها والتصدق
بعضها وامتناع بيعها وتعين بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد
وأن يحنك المولود بتمر فيمضغ ويدلك به حنكه داخل فله ينزل منه شيء إلى الجوف فان لم يوجد تمر فربط بالافشي
حلو وأن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن تسميته
كتاب (أحكام) (السبق والرمي)

أي سهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل في المسابقة عليه من خيل وابل جزا وقيل
وبغل وحمافر الاظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا
غيره (و) تصح (المنافسة) أي المرامية (بالسهام اذا كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الرامي والقرص الذي
رمى اليه (معاومة) كانت (صفة المنافسة معلومة) أيضا بأن بين المتنافسان كيفية الرمي من قرع السهم
القرص ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم القرص ويثبت فيه أو من فرق وهو أن ينفذ السهم من
الجانب الآخر من القرص واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج له أحد المتنافسين وقد
يخرج جانه معاود كرم المصنف الاول في قوله (ويخرج العوض أحد المتنافسين حتى أنه اذا سبق) بفتح السين غيره
(استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر
المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقان (معاومين) أي لم يصح اخراجه مالا عوض (الا أن
يدخل بينهما محلا) بكسر اللام الاولى وفي بعض النسخ الأنا يدخل بينهما محلا (فان سبق) بفتح السين كلامه من
المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) لهما شيئا

كتاب (أحكام) (الاعمان والنذور)

والاعمان بفتح الهمزة جمع بين وأصلها لغة السيد الذي ثم أطلقت على الخاف وشرعا تحقيق ما يحتمل الخالفه أو
تأكيده كراسم الله أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسبأ أي معناه في الفصل بعده (لا ينعقد اليمين
الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الخالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق
(أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط الخالف كل مكاف مختار ناطق قاصدا لليمين (ومن حلف
بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بيمين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج
والغضب (فهو) أي الخالف أو الناذر (خير بين) الوفاء بما حلف عليه والتمه بالنذور من (الصدقة) بماله
(أو كفارة اليمين) في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولاشئ في لغو اليمين)
وقر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو عجلته بلى والله مرة ولا والله مرة
في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) أي كبيع عبده (فأمر غيره بفعله) ففعله بان باع عبده الخالف (لم
يحنت) ذلك الخالف بفعل غيره الآن يريد الخالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنت بفعل ما موره أما لو حلف أن
لا ينسج فوكل في النكاح فانه يحنت بفعل وكيله في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس
هذين الثوبين (فعل) أي لبس (أحدهما لم يحنت) فان لبسهما معا أو مرتبا حنت فان قال لا ألبس هذا ولا هذا
حنت باحدهما ولا يفعل يمينه بل اذا فعل الآخر حنت أيضا (وكفارة اليمين هو) أي الخالف اذا حنت (غير
فهاين ثلاثة أشياء) أحدها (عتق رقبة مؤمنة) سليمة من عيب يخل بعمل أو كسب وثانها مذ كور في قوله
(أو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي رطلا وثلثا من حب من غالب قوت بلد المكفر ولا يجزئ غير
الحب من غر وأقط وثالثها مذ كور في قوله (أو كسوتهم) أي يدفع المكفر لكل من المساكين (توبابا) أي
شيئا يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خاز أو كساء ولا يكفي خف ولا قزاز ولا يشترط في القميص
كونه صالحا المدفوع اليه فيجزئ أن يدفع للرجل توب صغير أو توب امرأة ولا يشترط أيضا كون المدفوع حديثا
فيجوز دفعه ملبوسا مذهب قوته (فان لم يجد) المكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة
أيام) ولا يجب تنابعها في الاظهر

شاة ويطعم الفقراء والمساكين
كتاب السبق والرمي
وتصح المسابقة على الدواب
والمنافسة بالسهم اذا كانت
المسافة معلومة وصفة المنافسة
معلومة ويخرج العوض
أحد المتسابقين حتى أنه اذا
سبق استرده وان سبق
أخذه صاحبه له وان أخرجه
معاومين إلا أن يدخل بينهما
محلا فان سبق أخذ
العوض وان سبق لم يغرم
كتاب الاعمان والنذور
لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى
أو باسم من أسمائه أو صفة من
صفات ذاته ومن حلف
بصدقة ماله فهو بخير بين
الصدقة أو كفارة اليمين ولا شئ
في لغو اليمين ومن حلف
أن لا يفعل شيئا فأمر غيره
بفعله لم يحنت ومن حلف
على فعل أمرين ففعل أحدهما
لم يحنت وكفارة اليمين هو
غير فهاين ثلاثة أشياء عتق
رقبة مؤمنة أو أطعم عشرة
مساكين كل مسكين مدا
أو كسوتهم توبابا فان
لم يجد فصيام ثلاثة أيام

بخرمه وكل حيوان استحبته
العرب فهو حرام الاما ورد
الشرع بأباحته ويحرم من
السباع ماله ناب قوي يعضد
به ويحرم من الطيور ماله
مخلب قوي يجر حبه ويحرم
للظفر في المخصصة أن يأكل
من الميتة المحرمة ما يسد به
رقبه ولنا ميتتان حلالان
السمك والجراد ودمان
حلالان السمك والطحال
(فصل) والاضحية سنة
مؤكدة ويجزئ فيها الجذع
من الضأن والثني من المعز
والثني من الابل والثني
من البقر وتجزئ
البدنة عن سبعة والبقرة
عن سبعة والشاة عن واحد
وأربع لا تجزئ في الضحايا
العوراء البين عرجها
والعرجاء البين عرجها
والريضة البين مرضها
والعجفاء التي ذهب نخها
من الهزال ويجزئ الخصى
والمكسور القرن ولا تجزئ
المقطوعة الاذن والذنب
ووقت الذبح من وقت صلاة
العيد الى غروب الشمس
من آخر أيام التشريق
ويستحب عند الذبح خمسة
أشياء التسمية والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
واستقبال القبلة والتكبير
والدعاء بالقبول ولا يأكل
المضحي شيئا من الاضحية
المنذورة ويأكل من الاضحية
المتطوع بها ولا يبيع من
الاضحية ويطعم الفقراء
والمساكين
(فصل) والعقيقة مستحبة
وهي الذبيحة عن المولود يوم
سابعه ويذبح عن الغلام
شاة وعن الجارية

فصل في أحكام النذور * جمع نذر وهو بذل معتمدا على كنه وحكي فصحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وعلم الترام قرينة غير لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر الحاج بفتح أوله وهو التماضي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج بخير أو شر يخرج اليقين بأن يقصد النذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر الجازاة وهو نذر أحدهما أن لا يفعل النذر على شيء كقوله ابتداء الله على صوم أو عتق والثاني أن يفعل على شيء وأشار إليه المصنف بقوله (والنذر يلزم في الجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي النذر (إن شئني الله مريض) وفي بعض النسخ مريض أو كفت شرعدوى (فله على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق) ويلزمه أي النذر (من ذلك) أي عما نذر من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة وأقلها ركعتان أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتحول وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم كقوله القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذر في معصية) أي لا يتعدى نذرها (كقوله إن قتل فلانا) بغرق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكره كنذر شخص صوم الدهر فيعتقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلاة الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا يتعدى (على ترك مباح) أو فعله فالأول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني كقوله لا أشرب كذا وأصلها (ولا أشرب لبنا) كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوي وتبعه الحرز والمجاهد لكن قضية الروضة وأصلها عدم اللزوم

كتاب الأحكام (الأقضية والشهادات) والاقضية جمع قضاء بالمد وهو لغة أحكام الشيء وأما شرعا فصل المحكمة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد من الشهد وجمعني الحضور والقضاء فرض كفاية فإن تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء إلا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خمس مائة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما جرت به عادة الولاة من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد ياسة وزعامة لا تقلد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بإلزامه بل بالترامهم (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق حنيفة وأولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولا يقر قيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولول الخنثى حال الجهل حكم ثم بان ذكره لم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لا يات إلا أحكام ولا أحاديثها المتعلقة بما عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمته صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسألة التي يقتضيها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) ممن لغتهم صرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون سمعا) ولو بصياح في أذنيه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعور كما قال الرويان (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً) فلا تصح تولية مغفل بأن اختل نظره أو فكره ما لكبر أو مرض أو غيره * ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدائه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن يترك أي القاضي (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البصيرة نزل حيث شاء لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة ويكفون جالوس القاضي (في موضع) فسيح (بارز) أي ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والقريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه مصوناً من أذى حروب وبأن يكون في الصيف في مهج الريح وفي الشتاء في كن (ولا يجنبه) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلا يتخذ حاجباً أو باباً كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيره اخصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لم ينظر

ونحوه (ويسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين يديه إذا استويا شرافاً أما المسلم فرفع على الذي في المجلس (و) الثاني التسوية (في اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث (في الخط) أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهله لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولا يشه وله خصومة ولا عادته بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويحجب) القاضي (القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرج الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حيث شد (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض (أي المول والغائب) (وعند النعاس) وعند (شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسيء خلقه وإذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه إلا بعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة وحيث يقول القاضي للمدعى عليه أخرج من دعواه فإن أقر بما ادعى عليه به لزمه ما أقر به ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وإن أنكر ما ادعى به عليه فلا يقضي أن يقول للمدعى الكسنة أو شاهد معي من كان الحق بما ثبت بشاهدو عيني (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي المدعى عليه (الابعد سؤال المدعى) من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلحق) القاضي (خمس أجرة) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم فمجانر كان يدعي شخص قتلا على شخص فيقول القاضي للمدعى قتلته عمداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أي لا يعاينه كيف يدعي وهذه المسألة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهداً كان يقول القاضي له كيف تحملت ولعلك مشهدت (ولا يقبل الشهادة إلا من) أي شخص (ثبت عدالته) فإن عرف القاضي عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف فسقة رد شهادته فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التريكة ولا يكفي في التريكة قول المدعى عليه إن الذي شهد على عدل بل لابد من إظهار من يشهد عند القاضي بعدالته فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر في المتركى شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله بصحة أحواله ومعاملة (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدد الشخص من يبغضه (ولا يقبل) القاضي (شهادة والد) وإن علا (ولده) وفي بعض النسخ لولده أي وإن سفل (ولا شهادة) (ولولاه) وإن علا أما الشهادة عليه ما تقبل (ولا يقبل) كاتب قاض إلى قاض آخر في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان (على القاضي الكاتب) بما فيه أي الكاتب عند المكتوب إليه وأشار المصنف بذلك إلى أنه إذا ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال عليه فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه وإن لم يكن له مال حاضر وسأل المدعى إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أجابه بذلك وقسم الأصحاب أنه له الحال بأن يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بمائت عنده من الحكم على الغائب وصفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عافانا الله وإياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بالشئ الفلاني وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلا ناو فلانا ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب إليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكاتب إياهم

فصل في أحكام القسمة * وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسماً بفتح القاف وشرعاً تميز بعض الأنصبة من بعض الطرق الآتية (ويقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (إلى سبعة) وفي بعض النسخ إلى سبع (شروط الاسلام والبالوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب) فمن أتصف بذلك لم يكن قاسماً وأما إذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة القاضي فقد أشار إليه المصنف بقوله (فإن تراعى) وفي بعض النسخ فإن تراعى (الشريكان) عن قسم بينهما المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (إلى ذلك) أي الشروط السابقة وأعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثلثات من حبوب وغيره فحقير الأنصبة كإلى مكمل ووزان في موزون وذرعان في مذروع ثم بعد ذلك يقرع بين الأنصبة

ويسوى بين الخصمين في ثلاثة أشياء في المجلس واللفظ والخط ولا يجوز أن يقبل الهدية من أهل عمله ويحجب القضاء في عشرة مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض ومدافعة الأخشين وعند النعاس وشدة الحر والبرد ولا يسأل المدعى إلا بعد كمال الدعوى ولا يحلفه إلا بعد سؤال المدعى ولا يلحق خصمه أجرة ولا يفهمه كلاماً ولا يتعنت بالشهادة ولا يقبل الشهادة إلا من ثبت عدالته ولا يقبل شهادة عدو على عدوه ولا شهادة والد لولده ولا ولد لوالده ولا يقبل كاتب قاض إلى قاض آخر في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما فيه (فصل) ويقتصر القاسم إلى سبعة شرائط الاسلام والبالوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب فإن تراعى الشريكان من يقسم بينهما لم يقتصر إلى ذلك

لتعين كل نصيب من الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تأخذ ثلاث رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة
 منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء غير منها وتخرج تلك الرقاع في بندق متساوية من طين
 مثلاً بعد تحفيقه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والأدراج ثم يخرج من لم يحضر رقعة على الجزء الأول
 من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج
 رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث
 ان كان الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج رقعة على اسم زيد يمثلان كتبت في الرقاع أجزاء
 الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصبة بالقيمة
 كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة انبثاق أو قرب ماء وتكون الارض بينهما نصفين ويساوى ثلث الارض مثلاً
 لحدوته ثلثها فيجعل الثلث سهماً أو الثلثان سهماً وبقي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد والنوع الثالث
 القسمة بالردان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة ثلث أو ثلثين لا يمكن قسمته فيردم بأخذه بالقسمة
 التي أخرجتها القرعة قسط قيمة الثلث أو الثلثين كورقوا كانت قيمة كل من الميراث والشجر ألفاً وله
 النصف من الارض ردلاً لا تخدماً فيه ذلك خمسة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة
 تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكماً التقويم بعرفته فان
 حكم في التقويم بعرفته فهو كقضائه بعلمه والاصح جواز بعلمه (واذا دعا أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا
 ضرره لزم) الشريك (الاخراجاته) الى القسمة أما الذي في قسمته ضرر كحمام لا يمكن جعله حامين اذا
 طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الاصح

فصل في الحكم بالبينه (واذا كان مع المدعي بينه وبينه المدعي كما وحكم له بها) ان عرف عدلها والاطلب
 منها التوكية (وان لم تكن له) أي المدعي (بينه فالقول قول المدعي عليه بيمينه) والمراد بالمدعي من يخالف قوله
 الظاهر (فان نكل) أي امتنع المدعي عليه (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعي فيحلف) حيث
 (ويستحق) المدعي به والتكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا أنا كل عنها أو يقول له
 القاضي احلف فيقول لأحلف (واذا دعا) أي اثنان (شياً في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بيمينه)
 ان الذي في يده (وان كان في أيديهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفوا وجعل) المدعي به (بينهما ومن حلف
 على فعل نفسه) اثباتاً أو نفياً (حلف على البت والقطع) والبت بموحدة فبينة فوقية معناه القطع وحيث
 فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) فبينة تفصيل (فان كان اثباتاً
 حلف على البت والقطع وان كان نفياً) مطلقاً (حلف على نفي العلم) وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما النفي
 المحصور فيحلف فيه الشخص على البت

فصل في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا من) أي شخص (اجتمع فيه خمس خصال) أحدها
 (الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البالغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو
 مراهما (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق قنا
 كان أو مديراً أو مكاتباً (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرعاً ملكة في النفس تمنعها من اعتراف
 الكيابة والردائل المباحة (ولله عدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل
 (مجتنباً للكبائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون
 (غير مصر على القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعدل الكيابة كورق في المطولات والثالث أن
 يكون العدل (سليم السيرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر أو يسقي يديعه فالاول كن أنكر البعث
 والثاني كساب الصحابة أما الذي لا يكثر ولا يسقي يديعه فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطاينة فلا تقبل
 شهادتهم وهم فرق فيحوزون الشهادة لاصحابهم اذا سمعوه يقولون على فلان كذا فان قالوا رأينا بقرضه كذا
 قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب فلا تقبل
 شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظاً على مروه مثله) والمروءة تخلق الانسان
 بتخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروه له كن عشي في السوق مكشوف الرأس

وان كان في القسمة تقويم لم
 يقتصر فيه على أقل من اثنين
 واذا دعا أحد الشريكين
 شريكه الى قسمة مالا ضرر
 فيه لزم الاخراجاته
 (فصل) واذا كان مع المدعي
 بينه وبينه المدعي كما وحكم له
 بها وان لم تكن له بينه فالقول
 قول المدعي عليه بيمينه
 فان نكل عن اليمين ردت
 على المدعي فيحلف ويستحق
 واذا دعا أحدهما شريكه
 فالقول قول صاحب اليد
 بيمينه وان كان في أيديهما
 تحالفوا وجعل بينهما ومن
 حلف على فعل نفسه حلف
 على البت والقطع ومن
 حلف على فعل غيره فان
 كان اثباتاً حلف على البت
 والقطع وان كان نفياً حلف
 على نفي العلم
 (فصل) ولا تقبل الشهادة
 الا من اجتمع فيه خمس
 خصال الاسلام والباوع
 والعقل والحرية والعدالة
 ولله عدالة خمس شرائط أن
 يكون مجتنباً للكبائر غير
 مصر على القليل من الصغائر
 سليم السيرة مأمون
 الغضب محافظاً على مروه
 مثله

أو البندن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام
فصل في الحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسبأى الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فاما
 حقوق الآدميين فثلاثة (وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة) (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا
 يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو مالا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالباً
 كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضاً عقوبة الله تعالى كعقوبة لا آدمي كعقوبة وقصاص (وضرب)
 آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة (أما شاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان) (أشاهد) واحد (ويعين المدعي)
 وانما يكون عينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب أن يذكر في حلقه ان شاهده صادق فيما شهد به فان لم
 يحلف المدعي وطلب عينه خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله أن يحلف عين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا
 الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال فقط وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين (أما رجل وامرأتان أو أربع
 نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو مالا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولاية وحض ورضاع
 واعلم انه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط
 (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة) أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال (وهو الزنا) ويكون
 نظره لاجل الشهادة فلو تعدوا النظر لغيرها فقوا وردت شهادتهم أما اقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة
 عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفسر المصنف هذا
 الضرب بقوله (وهو مالا سوى الزنا من الحدود) كعقوبة (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد
 وهو دلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المسبوبات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط
 منها شهادة اللوث ومنها ان يكتفي في الخرص بعدل واحد (ولا تقبل شهادة الاعمي الا في خمسة) وفي بعض النسخ
 خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستفاضة مثل (الموت والنسب) لذكر أو أنثى من أب أو قبيلة
 وكذا الام يثبت النسب فيها بالاستفاضة على الاصح (و) مثل (الملك المطلق والترجة) وقوله (وما شهد به قبل
 العمي) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن الاعمي لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عرض العمي له ثم
 عي بعد ذلك شهد بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معرف في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط)
 وصورة أن يقر شخص في اذن أعمي يعنى أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدرك الاعمي على رأس ذلك
 المقر فيعلق الاعمي به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه
 نفعاً ولا دافع عنها ضرراً) وحيث تدر شهادة السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه

كتاب (أحكام) العتق

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرخ اذا طار واستقل وشرعاً عتق الله عن آدمي لا الى ملك تقرر بالي الله تعالى
 وخرج بآدمي الطير والجمجمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل ملك جاز الامر) وفي بعض النسخ جاز
 التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويقع بصريح العتق) كذا
 في بعض النسخ وفي بعضها وقع العتق بصريح العتق واعلم أن صريح الاعتراف والتحرير وما تصرف منهما
 كانت عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الاصح فلك الرقبة ولا يحتاج الصريح
 الى نية ويقع العتق أيضاً بصريح كمال (والكتابة مع النية) كقول السيد لعبد لملك لي عليك
 لاسلطان لي عليك ونحو ذلك (واذا عتق) جاز التصرف (بعض عبد) مثلاً (عتق عليه جميعه) موسراً
 كان السيد أو لأمينة كان البعض أولاً (واذا عتق) وفي بعض النسخ عتق (شركاً) أي نصيباً (له في عبد) مثلاً
 أو عتق جميعه (وهو موسر) بياقيه (سرى العتق الى باقيه) أي العبد أو سرى الى ما يسره به من نصيب شريكه
 على الصحيح ويقع السرية في الحال على الاظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموسر هنا هو الغنى بل من له
 من المال وقت الاعتراف ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوته من تلمزه نفقته في يومه وليلته وعن
 دست ثوب يليق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم عتاقه (ومن ملك واحداً
 من والديه أو) من (مولوده عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كصبي ومجنون

فصل في أحكام الولاء * وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعاً عصبوبة سببها زوال الملك عن رقيق معتق

(فصل) والحقوق ضربان
 حق الله تعالى وحق الآدمي
 فاما حقوق الآدميين فثلاثة
 أضرب ضرب لا يقبل فيه
 الا شاهدان ذكران
 وهو مالا يقصد منه المال
 ويطلع عليه الرجال وضرب
 يقبل فيه شاهدان أو رجل
 وامرأتان أو شاهد وعين
 المدعي ما كان القصد
 منه المال وضرب يقبل
 فيه رجل وامرأتان أو أربع
 نسوة وهو مالا يطلع عليه
 الرجال وأما حقوق الله تعالى
 فلا تقبل فيها النساء وهي
 على ثلاثة أضرب ضرب
 لا يقبل فيه أقل من أربعة
 وهو الزنا وضرب يقبل فيه
 اثنان وهو مالا سوى الزنا من
 الحدود وضرب يقبل فيه
 رجل واحد وهو دلال رمضان
 ولا تقبل شهادة الاعمي
 الا في خمسة مواضع الموت
 والنسب والملك المطلق
 والترجة وما شهد به قبل
 العمي وعلى المضبوط ولا
 تقبل شهادة جار لنفسه
 نفعاً ولا دافع عنها ضرراً
كتاب العتق
 ويصح العتق من كل
 ملك جاز الامر في ملكه
 ويقع بصريح العتق
 والكتابة مع النية واذا
 عتق بعض عبد عتق عليه
 جميعه واذا عتق شركاً في
 عبده وهو موسر سرى العتق
 الى باقيه وكان عليه قيمة
 نصيب شريكه ومن ملك
 واحداً من والديه أو مولوده
 عتق عليه

(والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب في الفرائض (ويستقل الولاء عن المقتضى الذي كور من عصيته) المتعصبين بأنفسهم لا كبت معتقه وأخته (وترتيب العصباء في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان أحال المقتضى وابن أخيه مقدمان على جد المقتضى بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجدة شر يكان ولا ترث امرأته بالولاء إلا من شخص باشرت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحيث لا ينقل الولاء عن مستحقه

(فصل) في أحكام التدبير • وفولغة النظر في عواقب الامور وشراعتن عن دبر الحياة وذ كره المصنف بقوله (ومن) أي والسيد اذا (قال لعبد) مثلاً (اذا مت) أنا (فانت حر فهو) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي السيد (من ثلثة) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما خرج ان لم تجز الورثة وباذ كره المصنف فومن صرح التدبير ومنه اعتقك بعد موتك ويصح التدبير بالكناية ايضاً مع النية كثلث سبيلك بعدموت (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويطلق تدبيره) وله ايضاً التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبه بعد قبضها أو جعله صدقاً أو التدبير تعليق عتق بصغة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد وحكم العبد القن) وحيث تكون أساليب المدبر للسيد وان قتل المدبر فلا سيد القيمة أو قطع المدبر فلا سيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

(فصل) في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الاشهر وقيل بقضها كالمعاقبة وهي لغة أخوة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وشراعتن معلق على مال مخم بوقتين معاومين فأكثر (والكتابة مستحبة اذا سألها العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأموناً) أي أميناً (مكتسباً) أي قواياً على كسب ما يوفى به ما التزمه من النجوم (ولا تصح الاعمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبتك على دينارين مثلاً (ويكون) المال المعلوم (مؤجلاً الى أجل معلوم أقله نومان) كقول السيد في المثال المذكور لعبد تدفع الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا أدبت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها الا أن يعجز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه عند الحبل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حيثئذ فسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة) بعد عقد الكتابة تعميماً نفسه بالطريق السابق وله ايضاً (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فجائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) ببيع وشراء وإيجار ونحو ذلك لاجبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعها وكسبه الا أنه محجور عليه لاجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أي يحيط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئاً (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محقة في الخط موهومة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الا بآداء جميع المال) أي حال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

(فصل) في أحكام أمهات الاولاد • (واذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلماً كان أو كافراً (أمته) ولو كانت حائضاً أو محرماً له أو من وجه أولم يصحها ولكن استدخلت ذكره أو ماله المحرم (فوضعت) حياً أو ميتاً أو يوجب فيه غرة وهو (ما) أي طم (تبين فيمن من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق آدميين لكل أحد اولاهل الخيرة من النساء وثبت بوضعهما ذكر كونهن مستولدة لسيداً أو عبداً (حرم عليه بيعها) مع بطلانها ايضاً الا من نفسها فلا يحرم ولا يطل (و) حرم عليه ايضاً (رفعها أو هبتها) والوصية بها (ولزله) التصرف فيها بالاستخدام والوطء وبالاجارة والاعارة وله ايضاً أرش جنابة عليها وعلى أولادها التابعين لها أو قيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا

(فصل) والولاء من حقوق العتق وحكمه حكم التعصيب عند عدمه ويستقل الولاء عن المقتضى الذي كور من عصيته وترتيب العصباء في الولاء كترتيبهم في الارث ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته

(فصل) ومن قال لعبد اذا مت فانت حر فهو مدبر يعتق بعد وفاته من ثلثة ويجوز له أن يبيعه في حال حياته ويطلق تدبيره وحكم المدبر في حال حياة السيد وحكم العبد القن

(فصل) والكتابة مستحبة اذا سألها العبد وكان مأموناً مكتسباً ولا تصح الاعمال معلوم ويكون مؤجلاً الى أجل معلوم أقله نومان وهي من جهة السيد لازمة ومن جهة المكاتب جائزة وله فسخها متى شاء وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال ويجب على السيد أن يضع عنه من مال الكتابة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ولا يعتق الا بآداء جميع المال (فصل) واذا أصاب السيد أمته قوضت ما يتبين فيمن من خلق آدمي حرم عليه بيعها أو هبتها أو خازلة التصرف فيها بالاستخدام والوطء

وتزويجها بغير إذن الا اذا كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزويجها (واذا مات السيد) ولو بقتله الله (عتقت من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل) دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بان ولدت بعد استئلاها ولداً من زوج أو زنا (بغير زنا) وحيثئذ فالولد الذي ولدته للسيد يعتق عتقه (ومن أصاب) أي وطئ (أمته بغير بنكاح) أو زنا أو أحبلها (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بغيره أمة فأولادها فالولد حر وعلى المغر وقيمتها لسيدها (وان أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظن أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطئ بالبنكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء بالبنكاح) السابق (وصارت أم ولده بالوطء بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا تصير أم ولد وهو الراجح في المذهب والله أعلم بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء لعتق الله له من النار وليكون سبباً في دخول الجنة دار الارباب وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بلا طنب فالمدبر بنا المنعم الوهاب وقد ألفتها عاجلاً في مدة يسيرة والمرجو عن اطلاع فيه على هفوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها ان لم يكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون بمن يدفع السنة بالتي هي أحسن وأن يقول من اطلع فيه على الفوائد من جواهر الخيرات ان الحسنات يذهبن السيئات جعلنا الله بحسن النية في تأليفه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان الموت على الاسلام والايمان بجاه نبينا سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والمجدد الهادي الى سواء السبيل وحسينا الله ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانام وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً ابداً الى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

يقول مصححه راجي غفر المسامى على عبد الغمراوي

نحمدك اللهم على جميع آلائك ونصلي ونسلم على سيدنا نبيك وعلى آله وأصحابه بنجوم الهدى وريحهم العدى (أما بعد) فقد تم طبع هذا الشرح القوي بشهرته عن المدح المسبح بفتح القريب المحيى تأليف العلامة النقيب شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي رحمه الله على مختصر من بلغ مدى صيته جميع البقاع العلامة أبي الطيب أحمد بن الحسين الشهير بأبي شجاع رحمه مولاه وأكرم مثواه وذلك الطبع الزاهر والوضع الاثني الباهر بالمطبعة الحيدية المصرية الكائنة بشارع الخالوجي بجوار الرياض الأزهرية ادارة الراجين الاعانة من الله الكريم الفتح

حضرة الشيخ محمود البيطار الحلبي الصكتي وشريكه السيد

محمد أبو الفضل الفلكي وفقهما الله لما فيه الخير والنجاح

وذلك في شهر شوال سنة ١٣١٥ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

تم



Süleymanîye Kütüphanesi
İzmir
888

واذا مات السيد عتقت من رأس ماله قبل الديون والوصايا وولدها من غيره بغير زنا ومن أصاب أمته غيره بنكاح فالولد منها مملوك لسيدها وان أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته للسيد وانه ملك الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولده بالوطء بالشبهة على أحد القولين والله سبحانه وتعالى أعلم

صيفة

- ٣ كتاب أحكام الطهارة
 ١٠ كتاب أحكام الصلاة
 ١٩ كتاب أحكام الزكاة
 ٢١ كتاب أحكام الصيام
 ٢٢ كتاب أحكام الحج
 ٢٥ كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات
 ٣٤ كتاب أحكام الفرائض والوصايا
 ٣٦ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
 ٤٤ كتاب أحكام الجنائيات
 ٤٦ كتاب الحدود
 ٤٩ كتاب أحكام الجهاد
 ٥١ كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة
 ٥٣ كتاب أحكام السبق والرمي
 ٥٣ كتاب أحكام الإيمان والنذور
 ٥٤ كتاب أحكام الاقضية والشهادات
 ٥٧ كتاب أحكام العتق

﴿فتم﴾